"الصراع المنسي المشتعل": جذور الصراع الصومالي وسبل الخروج من النفق المظلم

إعداد وتحرير/ حسناء تمام كمال

الفهرس

مقدمة 2

المحور الأول ... الصومال صاحبة الموقع الإستراتيجي المتفرد 3

المحور الثاني: كيف تراكمت مُسبِّبات الصراع في الصومال 9

أولًا مُسبِّبَات الصراع الجذرية والظاهرة 9

ثانيًا المُسبِّبَات باستخدام أدوات تحليل الصراع 14

المحور الثالث: 16

"معاناة تستمر أكثر من ثلاثين عامًا": أبرز محطات الصراع 16

أولًا محطات شكلت الصراع: 17

ثانيًا: أبرز المحطات عبر أداة الخط الزمني 25

المحور الرابع: الفاعلون الرئيسيّون في الأزمة 29

أولًا الفاعلون على المستوى الداخلي: 29

ثانيًا الفاعلون الخارجيون: 32

ثالثًا الفاعلون على خريطة الصراع: 32

المحور الخامس: كيف تفاعلت القضايا وأنتجت الصراع 33

أولًا كيف تفاعلت القضايا وأنتجت الصراع 33

ثانيًا مخطط القضايا المتشابكة 37

المحور السادس: أين يقف الصراع الآن 39

أولًا: الوضع في ظل حكومة فرماجو 39

ثانيًا تأزُّم الوضع بين الحكومة والمعارضة: 40

ثالثًا سيناريوهات المشهد: 42

رابعًا التوصيات 43

مقدمة

تعُجُّ القارة الأفريقية بالصراعات المشتعلة، فوفقًا للتقسيم القارّي، فإن أفريقيا أولى قارات العالم المُؤَجَّجَةُ بالصراعات؛ إذ تتنوع أشكال تلك الصراعات ودوافعها وتتفق جميعها بتعقدها، وتشابكها وطول أَمَدِها.

وتعتبر الصومال – التي تحتلُّ موقعًا استراتيجيا متفردًا – واحدةً من الدول الأفريقية التي عانت من تلك الصراعات، والتي طال أَمَد الصراع فيها عن ثلاثة عقود، تداخلت فيها العوامل الجغرافية والبُعد التاريخي مع مصالح الأطراف واعتبارات الوسطاء بالإضافة لعدد آخر من العوامل، أدَّت لتعقيد المشهد الصومالي، واستمرار الصراع دون مخرج.

وللصومال كدولة عربية أفريقية العديد من المميزات التي تجعلها فاعلًا رئيسيًّا بساحة العلاقات "الأفريقية – الأفريقية" والعلاقات الدولية، لذا يحتاج المشهد بالصومال لفهمٍ دقيقٍ وعميقٍ؛ لذا نُقدِّم هذه الورقة؛ لتحليل حالة الصراع بالصومال، في محاولة للاقتراب من الوضع وفهمه، والمساعدة بإيضاح صورته.

تتكون هذه الورقة من ستة محاور، تبدأ بالتركيز على خصائص الصومال الجغرافية، والديموغرافية وحقائق عن الدولة، ثم تنتقل لاستعراض مسبِّبات الصراع، والفاعلين فيه، كما تتناول التفاعلات بين القضايا المختلفة، التي أدَّت لخلْق تعقيداتٍ بالصراع، ثم تنتهي لاستعراض تفصيلي لما يقف عليه المشهد، وتوصيات للخروج من هذا النفق المظلم.

المحور الأول ... الصومال صاحبة الموقع الاستراتيجي المتفرد

بهذا المحور، نسلط الضوء على سياقين مُهمَّيْن، الأول الخاص بالدولة وطبيعتها والركائز الأساسية التي تحدد الشكل الذي من خلاله تكوَّنت الصومال، أمَّا السياق الآخر فيحاول فهم السياق الذي نشأ فيه الصراع، سواءً كان هذا للسياق التاريخي والسياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي والثقافي والبيئي بالمنطقة المتضررة من النزاع.

ويُعتبر هذا الجزء عبارةً عن مجموعة من الحقائق التي تساعد بالتوصيف التمهيدي للحالة، إضافةً للإحساس العام بالصراع، وعرض المستوى الأول من المعلومات المطلوبة؛ لاكتساب فهم أعمق للنزاعات بمراحل لاحقة.

الجغرافيا والديموغرافيا: الصومال دول تقع شرق أفريقيا على ساحل خليج عدن والمحيط الهندي، يبلغ طول حدودها2.385، وهي دول جوار لجيبوتي 61 كم، إثيوبيا 1640 كم، كينيا 684 كم، ويبلغ طول حدودها الساحلية 3.025 كم، ويمتلك الصومال موقعًا إستراتيجيًّا للقرن الأفريقي على طول النهج الجنوبية لباب المندب والطريق عبر البحر الأحمر وقناة السويس؛ ما خلق حساسية على فترات التاريخ المختلفة، وكان بوابةً لتدخل الاستعمار للصومال.[1]

وتتألف الصومال من خمس ولايات، هم (جنوب الغرب، وأرض بنط، أرض جوبا، هيرشابيل وكالمودوك)، بجانب أرض الصومال، وتنقسم الصومال لـ18 منطقةً إداريةً، التي تنقسم بدورها لمقاطعات.

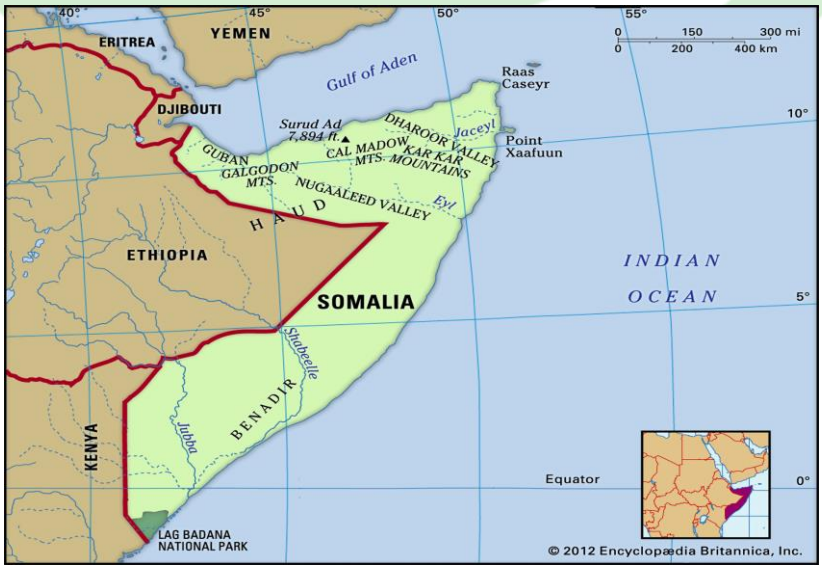

1- World fact book, Somalila, available at: https://bit.ly/3A6GA29

شكل[2](1) خريطة الصومال

تمتلك الصومال مناخًا جافًّا وشبه جافٍّ، إضافةً للتقلُّبِ الزماني والمكاني لهطول الأمطار، ومناخ الصومال يحدده تحرك شمال وجنوب منطقة التقارب بين المناطق الإستوائية، وينتج عن ذلك بمعظم مناطق الصومال موسمان للأمطار – أو مع مرور المنطقة شمالًا ودير مع اتجاهها جنوبًا؛ لذا هناك سنوات يكون معدل سقوط الأمطار مرتفعًا وأوقات تصاب البلاد بموجات جفاف.

في عام 1992 ضربت الصومال موجة جفاف، نتج عنها 300 ألف نسمة وفيات، وتوالت بالصومال بعد ذلك سنوات أُخرى من الجفاف، وبعد أن كانت تلك الموجات متباعدة، صارت شبه متواصلة، وفي عامي 2010 و 2011، سقط مطر غزيرٌ جِدًّا، بعد جفاف شديد؛ ما أدَّى لتأزُّمٍ أكبرَ وكوراثَ مختلفةٍ؛ لتعاود موجات الجفاف بالسنوات التالية، و في عام 2017، أثَّر الجفاف على أكثر من 6 ملايين شخص، أو نصف سكان البلاد.3

بلغ عدد سكان الصومال حتى عام 2019 ، 4 15.44مليون نسمة، ويحتلُّ الشبابُ النسبةَ الأكبرَ من سكان الصومال، خصوصًا بالمرحلة من (25 وحتى 45 سنة)، أمَّا السكان من سن (0 وحتى 14 عام) يمثلون 42.38 في المائة، ومن سن (25 وحتى)45 يمثلون 30.93 من سن (55 وحتى 64 سنة) يمثلون 4.61 في المائة.

ويختلف توزيع السكان بالصومال، فتُوجَدُ المناطق الأقلّ كثافةً سكانية، بالمناطق الشمالية الشرقية والوسطى، فضلًا عن المناطق الواقعة بطول الحدود الكينية، وتُوجد معظم المناطق المأهولة بالسكان بـ(مقديشو وماركا وبوراما وهرجيسا وبيدوا)، ويبلغ معدل المواليد 38,25/ 1000، فيما يبلغ معدل الوفيات 11,18.

المجتمع الصومالي القبلي و العشائري:

[2]– Somalia, britiannica, available at: https://bit.ly/3tB0ZKo.

3–.Climate change and crop production nexus in Somalia: an empirical evidence from ARDL **technique , spring link, available at** https://is.gd/2KGF2R.

تنقسم القبائل الصومالية لثلاث مجموعات قبلية، هما الدارود والهوية وكذلك مجموعة القبائل الصغيرة الأصلية(المدجان)، ونظام العشائر (أبوي وهرمي) الهيكل، أَيْ أن كل فئة من العشيرة لها سلطات وصلاحيات والتزامات تختلف عن الفئات الأُخرى، وفيما يلي تقسيم تلك القبائل:[5]

• قبيلة الدارود: وتنقسم لثلاث مجموعات رئيسية، هم "أوغادين، ماريهان، وهارتي"

الأوغادين، هم الأكثر عشيرةً صوماليةً مهمةً بإثيوبيا، ولكنها أيضًا ذات نفوذ كبير بجوبا، والماريهان، موجودون بجنوب ووسط الصومال.

• قبيلة الدير: تستقر بغرب صوماليلاند، وفي بعض جيوب الصومال، جنوب ووسط الصومال، العشائر الرئيسية، هي (عيسى، جدابورسي).

• قبيلة الهاوية: تستقر بجنوب ووسط الصومال، وأكثرهم نفوذًا، التقسيمان الفرعيان هما (أبغال وهابر غدير)، وكلاهما مهيمن بمقديشو.

• قبيلة إسحاق: هي الأسرة العشائرية الرئيسية بصوماليلاند، وهم يُعتَبرون جزءًا من عائلة عشيرة دير.

ويُعتبر المجتمع الصومالي مجتمعًا عشائريًّا أكثرَ منه قبليًّا، أيْ أن الانتماء فيه للعشيرة أكثرُ من القبيلة، ولم يكن التنوع القبلي مدعاة للتقاسم أو الاختلافات، غيرَ أن الحرب الأهلية المندلعة بأوائل التسعينات من القرن الماضي، عزَّزت دور القبيلة والانتماء القبلي والعشائري بالصومال.

5- home office, Country Policy and Information Note Somalia: Majority clans and minority groups in south and central Somalia, https://is.gd/KrhTAP.

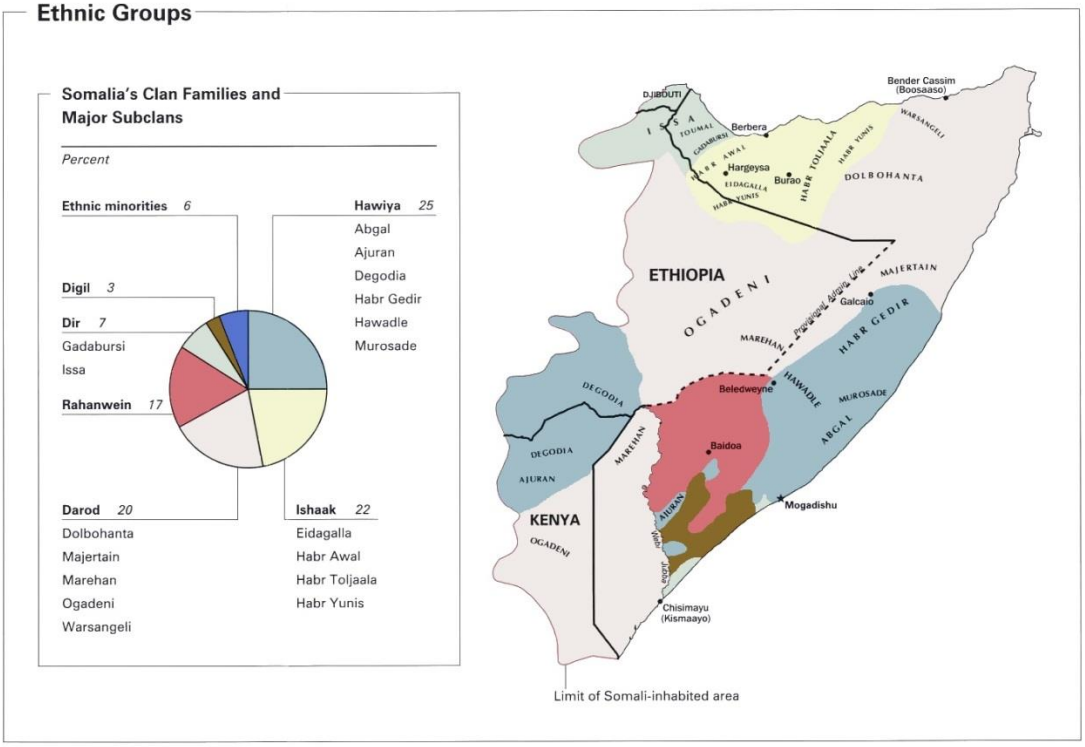

شكل 2 [6]

التنوع الطائفي والإثني:

تعتبر "الصومالية" اللغة الرسمية للصومال، بجانب اللغة العربية، وبعد الاستقلال كانتا (اللغة الإيطالية واللغة الإنجليزية) اللغتين الرسميتين، إضافةً لعدد من اللهجات، والإسلام هو دين الدولة الرسمي للصومال والغالبية العظمى من سكان الصومال، يُعتَبرون مسلمين، وينتمي معظمها للفرع السُّنِّي من الإسلام، والشافعية للفقه الإسلامي.

في عام 1400، كان الأغلبية من السكان الأصليين مع أقلية مسلمة كبيرة وقوية اقتصاديًّا بالموانئ التجارية الساحلية على المحيط الهندي، وفي عام 1900، بلغ نسبة المسلمين 99.9%، والمسيحيين 0.1، أمَّا في عام 2015، بلغ نسبة المسلمين 99.8، والسكان الأصليين 0.1 والهندوس: 0.1، وفقًا لقاعدة بيانات ديانات العالم، ويرتبط الإسلام ارتباطًا قويًّا بالهوية الوطنية الصومالية؛ إذ يوفر مِظَلَّةً موحدةً لجميع الصوماليين، بغض النظر عن انتماءاتهم العشائرية، أو الخلفيات الثقافية. [7]

6- المعرفة، خريطة الصومال العرقية، متاح عبر الرابط الآتي: https://is.gd/3L2nHv

7- Work Flowy, religion dempgaraghy, available at:

تُعدُّ التقاليد الإسلامية السُّنِّية مؤثرةً بشدة بالحياة الاجتماعية والسياسية لمعظم الصوماليين، ويؤثر الدين تأثيرًا مباشرًا على الحكم والحياة اليومية، ويسترشد التشريع الوطني والقانون العرفي التقليدي بأحكام الشريعة، أَيْ أنَّ بعض السلوكيات التي لا تتقيد بالمبادئ الإسلامية تُجرَّمُ بالقانون.

فعلى سبيل المثال، تُفرضُ عقوبات جنائية على "الكفر، و تشويه صورة الإسلام"، غيرَ أن الصومال لا تطبق قانون العقوبات الشرعي، كما تستضيف الصومال طائفةً صوفيةً كبيرةً، وطائفةً مسيحيةً صغيرةً، وعددًا غيرَ معروف من المسلمين الشيعة.[8]

والصومال جمهورية فيدرالية، وخضعت بوقت سابق للاستعمار، ففي عام 1860، اكتسبت فرنسا موطئ قدم على الساحل الصومالي، وفي عام 1887، أعلنت بريطانيا الحماية على أرض الصومال، وبعد ذلك بعام، حدَّد الاتفاق "الأنجلو – فرنسي" الحدود بين الممتلكات الصومالية للبلدين، صومالي لاند الإيطالية، تصبح إقليمًا تابعًا للأمم المتحدة، تحت السيطرة الإيطالية.

وفي عام 1960، أصبحت الأجزاء البريطانية والإيطالية من الصومال مستقلةً، وتدمج وتشكل جمهورية الصومال المتحدة؛ وانتخب "آدم عبد الله عثمان" رئيسًا.

<u>اقتصاد الصومال</u>

يرتكز النشاط الاقتصادي بالصومال على قطاعيْ الخدمات والزراعة، والقطاع الزّراعي له دورٌ بالغُ الأهمية بالاقتصاد الوطني للصومال، عبر تاريخها، فالألبان والصّمغ، من أهمِّ ما كان الصّوماليون القُدامَى يُصدِّرونه للعالم الخارجيّ.

وبعد الاستقلال، تطورت الصّادرات، وضمَّتْ أنواعًا كثيرةً من الحبوب والفواكه والقصب السُّكَّري، بجانب عدد آخرَ من المنتجات الزّراعية، ولكن انخفض ذلك كله بعد الإطاحة بالحكومة المركزيّة عام1991م، و[9]ينشط النشاط الزراعي بمناطق شبيلي الوسطى وشبيلي السفلى، مقارنةً ببقية المناطق الصومالية، ويُعتَقَدُ بقدرتهما تغطية الاحتياجات الغذائية للصومال وزيادة؛ لما لديهما من أراضٍ زراعية شاسعة.

8- culture atlas, Somalia culture, available at: https://is.gd/RTiRwU

9- الصومال الجديد، القطاع الزّراعي في الصومال: الفرص والتّحديات، متاح عبر الرابط: https://is.gd/YK1wEr

بالرغم من أن الصراع والكوارث الطبيعة أضرَّت بالمحاصيل، ولكن اقتصاد الصومال بقي مَرِنًا، رغم الجفاف والهجمات الإرهابية المتفرقة؛ إذ ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بالصومال من 1.3% بعام 2017، لـ2.9 % عام 2019، وارتفع عام 2020، ليبلغ 4.92%[10].

بالرغم من زيادة معدل النمو، كان الدين عند مستوى غيرِ مستدامٍ بنسبة 100 % من الناتج المحلي الإجمالي بعام 2018 (حوالي 4.7 مليار دولار)، وتُعيقُ الديونُ قدرةَ الحكومة على الحد من انتشار الفقر، فيُعتبر 82.2 % من الصوماليين فقراء، ويعيش 67.5 % منهم بفقر مدقع، متعدد الأبعاد، وهي أعلى قيمة لدليل الفقر المتعدد الأبعاد بالدول العربية. [11]

يُعتبر الاستعمار هو المفتاح التاريخي للأحداث بالبلاد، وهو الذي خلق تاريخًا من الصراع، يدور حول عددٍ من القضايا التي وضع الاستعمار بذورها، والمتمثلة بتقسيم الأقاليم، ومن ناحية أُخرى، شكَّل الموقع الذي حظيت به الصومال ميزةً وتحدٍ بالآن ذاته، وأمَّا البُعد الاقتصادي، فكان الأكثرَ تأثرًا بقيام الحرب الأهلية.

10- الصومال، المؤشرات الاقتصادية، trading economics، متاح عبر الرابط الآتي:https://bit.ly/3C4jg5U

11- UNDDP, Human Development Report 2019, available at: https://is.gd/P9D28S

المحور الثاني: كيف تراكمت مُسبِّبات الصراع بالصومال

تتعدد الأسباب التي أدت لاشتعال الصراع بالصومال، أغلب هذه الأسباب ذات طابع تاريخي لكن أُغْفِلَتْ؛ ما أدى لتفاقمها، إضافةً للأسباب المرتبطة بالمرحلة الراهنة، التي تمر بها الصومال، ونُشِيرُ لأبرز هذه الأسباب فيما يلي:

أولًا مُسبِّبَات الصراع الجذرية والظاهرة

تأثير الموروثات الاستعمارية: خضع الصومال للاستعمار بالفترة من 1888 وحتى عام 1960 أَيْ لحوالي 80 عامًا، وبعام 1940، سيطر الإيطاليون على أرض الصومال البريطانية، وبعام 1941، الاحتلال البريطاني والصومال الإيطالي، ورسَّخ تقسيم الاستعمار للصومال لـ(جنوبي وشمالي)، جاء ذلك الانقسام؛ نتيجة معاملة الاستعمار المنفصلة والمختلفة لكلا الإقليمين؛ ما جعل إقليم الصومال الشمالي أكثر تنمية من الإقليم الجنوبي، وجعل الشمال يشعر بتفوق عن الصومال الجنوبي، وأنه ذو خصائص جغرافية اقتصادية تؤهلهم للانفصال بذاتهم، خصوصًا ارتباط الإقليم الجنوبي بمعظم التوترات السياسية، وبالتالي، فبعد قيام الحرب الأهلية بالصومال، أعلن الشمال انفصاله، وهو ما يُعرَفُ الآن باسم إقليم "صوماليلاند".

عدم إدماج كافة الفصائل السياسية بأول تجربة لتقاسم السلطة بعد الاستقلال: مع استقلال الصومال، وبالفترة من (1960 لـ 1969)، وبالرغم من أنه بدأ بشكل ديموقراطي، من خلال إجراء انتخابات رئاسية بالصومال، إلا أن هذه الديموقراطية كانت تفتقد للأرضية الثابتة التي تنطلق عليها، وبالتالي، حَمَلَتْ بطياتها بذور التفكك وإرث صراع الجغرافيا السياسية، الذي فكَّكَ الصومال لخمسة أجزاء منذ اتفاقية برلين عام 1884؛ ما أدخل الصومال منذ نشأته الأولى صراعًا مع جيرانه؛ بحثًا عن أجزائه الأُخرى، وخاصةً مع إثيوبيا، فضلًا عن استشراء الفساد بمؤسسات الدولة، وولّد حالةً من فقدان الثقة بين الصوماليين شمالًا وجنوبًا، إضافةً لاستبعاد فَصِيلٍ قَبَلِيٍّ من عملية التمثيل بالسلطة؛ ما خلق حالةً من الانقسام المكتوم، أُعْلِنَتْ بشكلٍ فجٍّ باغتيال عبد الله الشرمكي.

الفشل بخلْق وتمكين النخب سياسية: في السنوات التسع الأولى من تجربة الصومال مع الديموقراطية (1960–1969) وبعد إجراء انتخابات رئاسية، يبدو أن النظام السياسي عجز عن خلْق نخب سياسية، أو لم تكن الفترة نفسها كافيةً لإنتاج نخب سياسية مدنية قادرة على إدارة المشهد السياسي، ومنها بعد وفاة شرمكي، سيطر "سياد بري" قائد الجيش، وفترة "سياد بري" ساعدت باستبعاد خلْق نخبة من السياسيين الملائمين لسد فراغ السلطة بسقوط "سياد بري"، فأصبح الأمر يتراوح بين قادة (القبائل و الجيش).

تبني النهج الاشتراكي: بتولِّي (سياد بري) سدة الحكم، كان هناك ميْلٌ للمعسكر الاشتراكي، فرفع رايته، وأعلن الاشتراكية العلمية على المستوى السياسي، وأنشأ حزبًا واحدًا، وعلى المستوى الاقتصادي، قام بتأميم عدد من الشركات، وعلى المستوى الاجتماعي، اتخذ عددًا من الإجراءات تجاه رجال الدين، تمثَّلت بإعدامات متكررة، هذه الاشتراكية، لم تناسب – مطلقًا – طبيعة المجتمع الصومالي، الذي يعدُّ القبيلة المكون الرئيسي، والديانة هي المظلة الكبرى الجامعة، وبالتالي، إلغاء المُكَوِّنَيْنِ الرئيسييْنِ للمجتمع الصومالي واستبدالهم بالاشتراكية، والرفض المجتمعيّ للاشتراكية وعدم مناسبتها له، خلق تحديات جديدة بالمجتمع الصومالي، وابتعد عن طريق الديمقراطية المُثلى، وبقي الصومال أمام تحدي التخلص من تبعات الاشتراكية غير المتجانسة مع الصومال، وأصبح بيئةً ملائمةً للصراع على السلطة.

حالة فراغ السلطة لعدة سنوات: مع بداية الحرب الأهلية، حدثت فراغ بالسلطة، بدأت هذه الحالة بإعلان رئيس مؤقت، يباشر مهامَّ عمله من دول جوار الصومال، تاركًا حالة فراغ تامة بالمؤسسات، وبحالة احتياج اجتماعي طبيعي لوظائف هذه المؤسسات، ومنها بدأ مَلْءُ هذا الفراغ بدور القبيلة، ومنها ظهرت الكيانات المجتمعية التي تقوم بهذه الأدوار، وكان منها على سبيل المثال، المحاكم الإسلامية، هذه المحاكم أنتجت إفرازات فكرية وأمنية، كانت بمثابة تحديات جديدة على الدولة الصومالية من ناحية، ومن ناحية أُخرى، اتخذت خطواتٍ أَبْعَدَ عن تأسيس النظام السياسي الديمقراطي المدني.

تدخُّل غير ملائم للأطراف الخارجية: بعام 1992 دخلت على خط الصراع، لم تكن وسيطًا مقبولًا لدى الأطراف الداخلية، وبالتالي، فإن التدخل الذي أُجْرِيَ عام 1993، وعلى رأسها الأمريكية، كان تدخلًا غيرَ كُفْءٍ، أدَّى لزيادة توتر الأوضاع بالصومال، بل ساعد بتقوية نزعة الجهاديين، تكرر الأمر بدخول القوات الكينية الحدود الصومالية؛ لمواجهة المجاهدين بالصومال، دون تنسيق مع الرئيس الصومالي؛ ما أدَّى لتعدد الجبهات التي يقاتل عليها الرئيس الصومالي.

انسحاب دولي تام من الصومال: بعد الأزمة التي شهدتها القوات الأمريكية بالصومال، خلق لدى المجتمع الدولي صورةً بعدم فاعلية التدخل بشكل كامل بالصومال، وبدلًا من الاستفادة من دروس التدخل عام 1993، انسحب المجتمع الدولي من الصومال، ولم يكن لدى دول الجوار الصومالي والأفريقي القدرة والخبرة لحلِّ الصراع بالصومال، أو التدخل بشكل مباشر.

الخلاف بين الوسطاء حول سبل الحل : بالتسعينات وحتى بداية الألفيات، كانت سياسة المؤتمرات هي النهج المتبع لحل الصراع بالصومال، غير أن تلك المؤتمرات، لم تكن على أجندة واحدة، كما لم ينس كلٌّ منهم ما على الآخر، واختلفت أجندة المؤتمرات، وخصوصًا فيما يتعلق بضم أو استبعاد الجماعات

المسلحة، فعلى سبيل المثال، مؤتمر "عرتا"، مخرجاته لم تشمل الفصائل المسلحة، وعلى عكسه، مؤتمر "أديس"؛ ما يعني السير باتجاهات متوازية، غير متقاطعة.

تأخر صدور قرار إرسال القوات الأممية:

بالرغم من أن الحرب الأهلية بالصومال، اندلعت عام 1991، إلا أن قرار مجلس الأمن الدولي لمهمة حفظ سلام مدتها ستة أشهر، والقوات المنظمة التي تم إرسالها كانت بعام 2007، نزلت قوات الاتحاد الأفريقي بمقديشو وسط معارك ضارية بين المتمردين الإسلاميين والقوات الحكومية المدعومة من القوات الإثيوبية.

تزامن الكوارث الطبيعة مع الصراع: أثناء التحديات الداخلية بالصومال، خصوصًا مع صعود المجاهدين، حلَّت بالصومال فترتي جفاف من "عام 2010 وحتى 2012"، قالت الأمم المتحدة: إن هذا الجفاف الذي تبعته المجاعة، قد يقتل ما يقرب من 260 ألف شخص، والأسوأ أن تلتها فترة فيضانات، أسفرت عن خسائر مقاربة؛ ما فاقم الوضع الاجتماعي والاقتصادي بالصومال.

تأخر إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية: انتخب أول برلمان رسمي بالصومال في أغسطس 2012 بعد أكثر من 20 عامًا، أيْ أن الصومال استمرت قرابة عقديْن دون مؤسسات تفرض سلطتها على أركان الدولة، وقد يكون ذلك خطأ وقعت فيها المؤتمرات التي عُقدت منذ التسعينات، أنها لم تأخذ المخرجات لمستوى التنفيذ، ويمكن القول: إن البرلمان بهذا الوقت لم يكن من مكونات النظام السياسي ما يُبْنى عليه أو حتى الدولة بالصومال ككل، كما لا تُوجد أحزاب فاعلة، أو مجتمع مدني أو حتى جماعات سياسية، فآخر ما وُجِدَ بذلك الوقت، ما أقامه "سياد بري" من نظام سياسي – بصرف النظر عن كونه غير مقبول وقتها – بخلاف ذلك، كانت الجماعات المسلحة والفصائل القبلية هي المحركة للمشهد.

عدم حسْم المسائل الخلافية المتعلقة بالانتخابات والقبلية: بالرغم من أن عام 2012، شهد تعديلات بالدستور الصومالي، حاول من خلالها معالجة بعض القضايا العالقة والشاغلة كاللغة، وجعل اللغة الصومالية هي اللغة الرسمية بجانب العربية، إلا أنه لم يحسم المسائل الخلافية المتعلقة بالانتخابات، ونظام الانتخاب والتصويت، وكذلك لم يأخذ بالاعتبار البُعد القبلي، والمناطقي بالتمثيل السياسي، فاستمر الخلاف حول ما إذا كانت الصبغة العشائرية هي الأنسب للتمثيل، وهي صيغة 4.5، أما التمثيل المباشر.

وكان الخطأ الأكبر الذي وقع فيه أطراف ووسطاء الصراع، عدم النظر للأسباب الجذرية بالصومال، وأن التعامل كان مع الأسباب الظاهرة أو المرحلية، وبالتالي، فإن عددًا من المشكلات بدأت بشكل جذري ومنذ عقود تتطور، ومازال تأثيرها موجود دون معالجة حتى الآن.

استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية: يُعتبر استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية بالصومال واحدًا من الأسباب التي قد تؤجِّج الصراع مجددًا، ولئن يكن التحدي الاقتصادي هو التحدي الصاعد بالصراع الصومالي، فالجفاف الذي حلَّ مجددًا بالصومال، جعل الوضع الإنساني بأزمة.

عدم إتمام الانتخابات الرئاسية بموعدها:

كشف تعامل الرئيس الصومالي "محمد عبد الله فرماجو" عن طريقته بالتعامل مع تغيير السلطة، التي تمثلت باستصدار قرار من البرلمان بالتمديد لمدة عامين، إضافةً لعدم الثقة الواضحة بينه كممثل للحكومة وبين المعارضة؛ ما يجعل احتمالية وجود استئثار بالسلطة أو الوصول إليها بطريقة غير ديمقراطية سيناريو حاضرًا بمصير الوضع بالصومال؛ ما قد يسبب كارثة وانتكاسة جديدة للوضع بالصومال.

انتشار الأسلحة بين المواطنين: وصل الصومال مخزونات ضخمة من الأسلحة من الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي السابق بأوقات مختلفة خلال الحرب الباردة، إضافةً لأسلحة وذخائر أُخرى، تم الحصول عليها قبل وبعد سقوط الجنرال "سياد بري"، غالبًا عبر السوق السوداء، أو عبر دول مثل "ليبيا وإثيوبيا وإيطاليا وبعض دول الخليج وكينيا"، من ناحية ثالثة، بعض المدفوعات التي قدمتها مجموعات الإغاثة للمتمردين الصوماليين المسلحين للحماية من هجمات الصوماليين الآخرين على مواد الإغاثة والموظفين، قد تذهب لشراء أسلحة وذخيرة.[12]

إضافةً لعمليات سرقة واسعة لمراكز التدريب بالصومال، يقودها تجار الأسلحة، وبواحدةٍ من الوقعات الشهيرة عام 2015، استولى تجار أسلحة عما لا يقل عن 600 قطعة سلاح، سُرقت من مركز تدريب بالعاصمة الصومالية "مقديشو"، وعرضت للبيع بالمدينة.

القواعد العسكرية:

تتنافس أطراف مختلفة بإنشاء قواعد عسكرية لها بالصومال؛ نتيجة موقعها الجيوسياسي المهم، من قناة السويس حتى باب المندب، وتصاعدت وتيرة التنافس بإنشاء قواعد عسكرية أجنبية خلال السنوات الماضية، عقب الحرب باليمن، والتي تمتلك أهم موانئ لها بمنطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي، مثل ميناء "صعدة"، وبرزت فرص الوجود العسكري بالصومال مجددًا بعد عام 2012، بعد تولي الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود، وأتبعه بهذا النهج الرئيس محمد عبد الله فرماجو، وحتى الآن لا تُوجد

[12]–The Christan science mentor, Somali Civil War Is Fueled by Huge Stockpiles of Weapons,https://is.gd/3qTdLz

إحصائية رسمية دقيقة بعدد القواعد العسكرية بالصومال، لكن المؤكد وجودٌ عسكريٌّ أجنبيٌّ كبيرٌ، سواء بالقواعد أو بالتدريب، أو بالخبراء.

- القاعدة العسكرية التركية:

إضافةً للمبادرات التنموية الأُخرى بالصومال منذ عام 2011، بقيمة إجمالية، تبلغ حوالي مليار دولار أمريكي، وفقًا لوسائل الإعلام الحكومية التركية، افتتحت تركيا قاعدة عسكرية جديدة ومنشأة تدريب بالعاصمة "مقديشو"، تسمى معسكر تركسوم بعام 2017، و تعتبر ثاني قاعدة عسكرية رسمية كبيرة لتركيا بالخارج، تضم هذه القاعدة ثلاث مدارس عسكرية وصالات نوم ومستودعات، تصل تكلفتها لـ50 مليون دولار، على مساحة 400 فدان، ويُوجَدُ فيها 200 ضابط عسكري تركي، وتتسع لتدريب حوالي 10500 جندي صومالي بآنٍ واحدٍ، وتُستخدم لتدريب الجنود الصوماليين، إضافةً لاستخدامها كأداة لتوسيع النفوذ التركي بالقرن الأفريقي، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة مع جيوش المنطقة13.

- القاعدة العسكرية الإماراتية:

تقع بمدينة بربرة الصومالية على ساحل خليج عدن، بدأ تشغيل هذه القاعدة في 2019، وهدف إنشائها حماية التجارة المارة، عبر مضيق باب المندب وتدريب خفر السواحل بأرض الصومال، وتبلغ مساحة هذه المنشأة 42 كيلومترًا مربعًا، وتتألف من قاعدة بحرية وممرين متوازيين.[14]

- جنود بريطانيون:

ويقوم جنود بريطانيون بتدريب قوات الجيش الصومالي بمعسكرات تدريب، ضمن مَهَامِ بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي هناك، ويُوجد جنودها وعددهم 85 جنديًّا، بقاعدتين عسكريتين هناك.

ثانيًا المُسبِّبَات باستخدام أدوات تحليل الصراع

الشكل التالي، هو أداة البصلة the onion methodالمستخدمة لتحليل أسباب الصراع، تستخدم أداة البصلة لاكتشاف المواقف والاهتمامات والاحتياجات التي تؤثر على سلوك أطراف النزاع، وبصلة تحليل النزاع، تتكون من ثلاث طبقات، الطبقة الأولى هي المواقف: ما يقول الناس: إنهم يريدونه، و الطبقة الثانية هي الاهتمامات بما يريده الناس حقًّا، الطبقة الثالثة هي الاحتياجات الأساسية، وما يجب أن

13- Iddon, Paul, The significance of Turkey's overseas military bases, Arab policy forum, available at: https://2u.pw/pDZ2q.

14- Manek, Nizar, U.A.EMilitary Base in Breakaway Somaliland to Open by June, available at: https://2u.pw/UJc0U.

يمتلكه الناس، والطبقة الأولى الموجودة على السطح فقط، هي المرئية بالبداية؛ لذا تسعى الأداءة للكشف عن أكبر عدد ممكن من الطبقات؛ للوصول للاحتياجات الأساسية، التي تحرك تصرفات الأشخاص.

بهذا الصدد، نجد أن المواقف الداعية لإجراء انتخابات تشريعية ورئيسية (الطبقة الأولى)، تعبر عن اهتمام الأطراف بحدوث استقرار سياسي، يضمن تمثيل مكونات المجتمع (الطبقة الثانية)، الذي يعكس بالأساس احتياج تلك الأطراف لتكون ممثلة وموجودة بالمشهد، بما يخدم نزعتها القبلية والعشائرية (الطبقة الثالثة).

والأمر كذلك بالنسبة للاحتجاجات ومطالبات الدعم بتوفير سلع بعينها (الطبقة الأولى)، والتي تعكس اهتمامهم توفير الحاجات الأساسية (الطبقة الثانية)، والتي تعكس بالأساس السبب الجذري بتوفير تقسيم عادل للموارد الاقتصادية (الطبقة الثالثة).

من ناحية ثالثة، فإن مطالب الأقاليم الانفصالية (الطبقة الأولى)، تعكس احتياج تلك الأقاليم لصلاحيات وسلطات على الموارد، والشعب داخل إقليمها (الطبقة الثانية)؛ ما يعبر عن السبب الجذري المتمثل بالحاجة لتطبيق فيدرالية حقيقة غير شكلية، تضمن تفويضًا حقيقيًّا من سلطات الحكومة المركزية للأقاليم الاتحادية (الطبقة الثالثة).

إضافةً لموقف المعارضة من استمرار "فرماجو" في سُدَّةِ الحُكم بعد انتهاء مدته (الطبقة الأولى)، الذي يعبر عن احتياجهم للالتزام بالدستور والقانون (الطبقة الثانية)، وما كان نابعًا من العُمق، هو تحقيق تداول سلمي وشرعي للسلطة وإنهاء السيطرة غير الشرعية على السلطة، على غرار التجارب التاريخية التي شهدتها (الطبقة الثالثة).

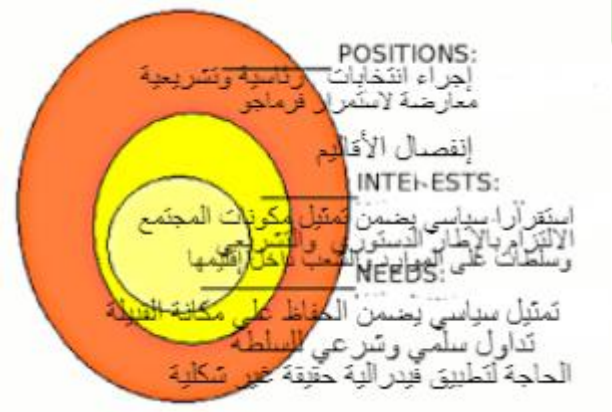

شكل (3) الأسباب على أداة البصلة [15]

15 من إعداد الباحث

المحور الثالث:

"معاناة تستمر أكثر من ثلاثين عامًا": أبرز محطات الصراع

تشهد الصومال حربًا أهلية منذ ما يزيد عن 30 عامًا، وبرغم طول المدى الزمني لحالة الحرب الأهلية، إلا أن الأمر بالصومال بدأ قبل ذلك، وبدايات هذا الصراع الحقيقية لعام 1969، وبعد استقلال الصومال بحوالي تسع سنوات، وفهم البدايات تساعدنا بإدراك أعمق وأشمل للحرب الأهلية بالصومال؛ ما أدَّى لإشعالها بالأساس؛ لنفهم طبيعة تلك الحرب الأهلية.

ترجع بدايات تلك الفترة لعام 1996، مع اغتيال عبد الله شرمكي، وتولي "سياد بري" سُدَّة الحكم، بانقلابه على النظام، وإعلان نفسه رئيسًا للبلاد دون إجراء انتخابات، وأعلن الاشتراكية الرسمية نهجًا للبلاد، أخذ "بري" بعدها بتطبيق العديد من مبادئ الاشتراكية العلمية، وهو ما أتبعه إدخال تعديلات واسعة على النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

أعلن سياد بري بالذكرى السنوية الأولى لتوليه الحكم، تبني الصومال للاشتراكية رسميًّا، ووضح "سياد بري"، أن الأيديولوجية الرسمية تتألف من ثلاثة عناصر: مفهومه الخاص للتنمية المجتمعية القائم بالاعتماد على الذات، وشكل من أشكال الاشتراكية القائمة على المبادئ الماركسية، والإسلام، وقد أُدرجت هذه بإطار "الاشتراكية العلمية"، برغم مخالفة التعريف للنماذج السوفيتية والصينية التي كثيرًا ما أُشير إليها.

وبالرغم من أن البلاد لم يكن لديها تاريخ من الصراع الطبقي بالمعنى الماركسي، فقد كانت القبلية مساوية للطبقة بمجتمع يكافح للتحرر من الفوارق التي يفرضها الانتماء النسبي، ساعد بتطبيق نهج الاشتراكية قوة شخصية "سياد بري" وصورته بصحبة ماركس ولينين، التي غمرت الشوارع بالمناسبات العامة، وقد وُزِّعت على نطاق واسع بكتاب "سياد بري" الصغير الأزرق والأبيض، المغامرات والنصائح، ونصائح الزعيم الأبوي الذي قام بتوليف ماركس مع الإسلام، ووجد طريقًا صوماليًّا فريدًا للثورة الاشتراكية، [16] وتزامنًا مع ذلك، أعطى سياد بري المناصب الأساسية بالدولة للعشائر التي ينتمى إليها والدته ووالده.

16- library of congress, siad barre and scientific socialism, available at: https://is.gd/QABeSG

بجانب هذا الوضع، ومع تدهور حالة الاقتصاد الصومالي، ضُربت الصومال، وتفاقمت المجاعات، وزاد السخط، واستمر "سياد بري" بتنفيذ تطلعاته بالتغيرات السياسية والاقتصادية، فحاول استغلال الأوضاع بإثيوبيا، وأراد استرداد إقليم أوجادين الذي كان جزءًا من الصومال قبل الاستعمار؛ ما زوَّد الاحتقان لنظام "سياد بري"؛ إذ بدأت المعارضة لنظام بري بالظهور، بعد استبعاد الكثير من العشائر من المناصب الحكومية، وبعام 1988، تم توقيع اتفاق السلام مع إثيوبيا، وعام1991، أُطيح بـ(محمد سياد بري)، وبدأ الصراع على السلطة بين أمراء الحرب العشائريين.

أولًا محطات شكَّلت الصراع:

العقد الأول من الأزمة ... ماذا خلف نظام سياد بري؟

فشل باحتواء القبيلة: برغم دعوة سياد بري للاشتراكية، إلا أن التنفيذ كان أمرًا صعبًا للغاية، فقد أعطى لقبيلة والده ووالدته معظم المناصب السياسية، فمن ناحية، لم يأخذ خطوات حقيقية بتنفيذ الاشتراكية، بل خلق تنافسًا وضغينة بين القبائل.

تعديلات ونظام دستوري لا يحظى بقبول مجتمعي: كانت التعديلات التي أقرَّها سياد بري على الدستور، وخصوصًا المتعلق بكوْن الاشتراكية مذهبًا الدولة، وهو دستور ارتبط بشخصيته، وغير متوافقٍ عليه مجتمعيًّا، فشل بكونه حاكمًا للفترة التالية بإطاحة بسياد بري.

إقصاء المعارضة: سحب سياد بري أرضية النفوذ السياسي من معارضيه، بتأسيس الحزب الواحد؛ ما أدى لغياب بديل سياسي متفق عليه، قادر بملء محل سياد بري.

فراغ بالسلطة: بعد سقوط نظام سياد بري، صار المشهد بالصومال فوضويًّا، ومخالفات نظام سياد بري، خلقت جماعات سياسية مختلفة، تحركت وفقًا لمصالحها، وغاب التصرف المُوَّحد، أو على الأقل الأهداف الواحدة.

انقسام أرض الصومال: كانت أبرز المظاهر التي شهدتها الصومال عام 1991، إعلان "الحركة الوطنية" استقلال الصومال البريطاني من جانب واحد، وأرض الصومال يحدها من الجنوب والغرب دولة إثيوبيا، وتحدُّها جيبوتي من الشمال الغربي، وخليج عدن بالشمال، وبالشرق تحدُّها منطقة بونتلاند المستقلة عن الصومال، وبعدها رفضت الصومال جعلها جزءًا من أيّ حوارٍ، باعتباره يخص الجنوب وحده، وحتى اللحظة لم تنخرط بأيّ جلسات خاصة بموقف وسبل حل الأزمة بالصومال.

القوات الأُممية: الظروف الدولية التي كان يمر بها العالم بذلك الوقت، وخصوصًا انتهاء الحرب الباردة، وبلورة رؤية أمريكا باعتبارها القطب الأوحد، وأنها الشُرَطِيُّ العالميُّ، أعلنت الولايات المتحدة عن تقدمها لبعثة أُممية بالصومال؛ لتهدئة أوضاع الخلاف المحتدم بمقديشيو، من ناحية أُخرى، قالت الولايات المتحدة: إن تدخلها لوصول الإغاثة للصومال.

وفي عام 1992، برز اهتمام شديد من الأمين العام لجامعة الدول العربية تجاه المشكلة الصومالية، فبادر بإرسال مبعوثين للصومال؛ لمتابعة الوضع عن كَثَبٍ، كما التقى بالمسؤولين الصوماليين، وحثَّهم بطرح خلافاتهم جانبًا، وضرورة وضع مصلحة بلدهم وشعبهم فوق كل اعتبار، وعرض الموضوع بمجلس الجامعة في سبتمبر 1991.

وأصدر المجلس قرارًا، يؤكد حرص الدول العربية الكامل بوحدة الصومال الوطنية والترابية وسلامته الإقليمية، وبذْل كل الجهود الممكنة؛ للحفاظ على الصومال المُوَحَّد، ونشر الأمن والاستقرار بربوعه، بإطار احترام المصالح المشروعة لكل أبناء الصومال، وتم عرض القضية بمجلس الجامعة بجميع دوراته المتتالية العادية والطارئة، دعت جميعها لبذل الجهود؛ لعودة الاستقرار للصومال، إضافةً لدعوة الدول الأعضاء.

خروج القوات الأُممية: 1993 قُتل حراس الجيش الأمريكي، عندما أسقطت الميليشيات الصومالية طائرتي هليكوبتر أمريكيتين بمقديشو، وتسببت بمعركة، مات بها مئات الصوماليين، وتنتهي بعثة الولايات المتحدة رسميًّا في آذار/ مارس 1994، بعام 1995 يغادر حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، بعد فشلهم بإنجاز مَهمَّتهم، في 1996 تُوفي أمير الحرب محمد فرح عيديد متأثرًا بجروح، وخلفه ابنه حسين.

<u>سياسة المؤتمرات كوسيلة لحل الأزمة</u>

منذ اندلاع الحرب الأهلية، غلب طابع المؤتمرات على الوسائل المستخدمة بحلِّ الصراع الداخلي بالصومال، ففي الفترة من 1991 وحتى عام 1995، عُقدت عشرات المؤتمرات؛ لمناقشة القضايا الخلافية.

مؤتمر المصالحة الوطنية عام 1991 :[17] عُقد مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية بمنتصف يوليو 1991 بجيبوتي، بحضور مندوبين لمعظم الفصائل الصومالية باستثناء الحركة القومية الصومالية،

[17] موقع المقاتل، الحرب في الصومال، متاح عبر الرابط الآتي: https://bit.ly/2Xg1ZHF.

وحضور مراقبين عن كل من (منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والمجموعة الأفريقية والمؤتمر الإسلامي ورؤساء كل من جيبوتي وأوغندا وكينيا)، إضافةً لوفود خمس عشرة دولة عربية وأفريقية وعربية، وانعقاد المؤتمر بتلك الظروف يُعدُّ نجاحًا.

وتوصل المؤتمر لضرورة شَنِّ حرب ضد نظام سياد بري وأعوانه وتقديمة للمحاكمة، ووقف إطلاق النار بين الفصائل الصومالية، والعمل بدستور عام 1960، وتشكيل مجلس تشريعي من 183 عضوًا، وأن يكون حكم البلاد على أساس الحكم الذاتي الإقليمي، اختيار "علي مهدي" رئيسًا مؤقتًا للبلاد.

اجتماع الهيئة الدائمة للمصالحة الوطنية عام 1992: عُقد المؤتمر بأديس أبابا يومي 8 و9 أبريل 1992، وحضره رؤساء إثيوبيا والسودان وجيبوتي وكينيا وإريتريا، إضافةً لمشاركة مندوبين من الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا ومنظمات وهيئات الإغاثة الإنسانية والمسيحية بأوروبا وأمريكا، وقد أطلقت الأمم المتحدة هذا المؤتمر، وغابت عنه فصائل المعارضة، إمَّا للصراع السياسي والعسكري القائم بجنوب وشمال البلاد، أو حرصًا من جانب المؤتمر بإنجاحه من خلال الأمم المتحدة، وبمعاونة منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وصدرت القرارات التي تنص بوجوب التنسيق المتعلق بالنقل والتوزيع من خلال عمل جماعي ومشترك بين جميع الأطراف، بإنشاء هيئة تنسيق إقليمي للإغاثة والمعونات المقدمة.

اتفاق مصالحة كسمايو: نالت إثيوبيا التكليف من قمة الإيجاد في سبتمبر عام 1993 بمتابعة الوضع بالصومال، وبناءً على هذا التكليف، ارتكزت السياسة الإثيوبية بقيام التسوية الصومالية على أُسس سياسية وقانونية؛ للقيام بدور فعال بهذه العملية، ومحاولة الانفراد بها والحيلولة دون إعطاء فرصة لأيِّ قوة إقليمية أُخرى بأيِّ دور بهذه العملية.

مؤتمر عرتا عام 2000: في عام 2000م بحفل تنصيب الرئيس الصومالي السابق "عبد القاسم صالد حسن" بمدينة عرتا بجيبوتي، دون حضور الفصائل المسلحة، وبحضور وتمثيل كبيرين لمنظمات المجتمع المدني؛ ما أغضب كافة الفصائل المسلحة.

<u>ظهور الإسلاميين</u>

بعد سقوط الحكومة المركزية بشهور، نشأت فكرة المحاكم الإسلامية، واتفقوا بتأسيس محكمة إسلامية تُسمى محكمة "هرسيد"؛ للحفاظ على الممتلكات والمرافق العامة للدولة التي تعرضت للنهب، وواجهت قادة الميليشيات الذين كان لديهم خوفًا من نفوذها، لكن استطاعت فرض الأمن والنظام على شمال

مقديشو، واستغل زعيم الحرب "علي مهدي" الخلافات بين القائمين على المحكمة، وقام بحل المحكمة عام 1997.

وبعام 1996 وبعد وفاة عيديد، وهزيمة إثيوبيا لحركة الاتحاد، توغَّلت القوات الإثيوبية بالأراضي الصومالية، ووجَّهت ضربةً قاضيةً لميليشيات الاتحاد الإسلامي، التي أعلنت إمارة إسلامية لها بمنطقة غدو، وتُعدُّ تلك الضربة مرحلةً فاصلةً بتاريخ هذه الحركة؛ إذ إنها شكَّلت نكسة قوية لطموح الحركة بإقامة دولة إسلامية بالقوة، وذهب أتباعها بعد ذلك شذرًا، ورجع أعضاؤها كلٌّ لمنطقته المنحدر منها، منخرطًا بأنشطة مجالات الحياة العامة المختلفة.

وبعام 1998: دشَّن الشيخ حسن طاهر أويس، أول محكمة تابعة له، وهي محكمة (إفك حلني)، ويُعدُّ أول اختراق مباشر من جانب الجهاديين لنظام المحاكم، وبعدها فتح أويس محاكم أُخرى بإقليم شبيلي السفلي وإقليم لغدود.

الاتحاد الأول للمحاكم: اتحاد محاكم جنوب مقديشو: منذ العام 1999، بدأت محاكم جنوب مقديشو تنسق فيما بينها، بعد بسْط نفوذها بمعظم مناطق الجنوب، وأعادت الهدوء والأمن النسبيين إليها؛ لذا نالت ثقة الشعب واحترامه، ومن هنا جاءت فكرة تشكيل إدارة موحدة لمحاكم جنوب مقديشو.

وبحلول عام 2000، أثبتت المحاكم وجودها، وأصبحت قوة كبيرة منافسة لدور زعماء الحرب، الذين ساورهم القلق من الانتشار الواسع للمحاكم بمناطق نفوذهم، والتأييد الشعبي الكبير الذي يتمتعون به، وقد تأكدت هذه المخاوف بعد الإعلان بصيف عام 2000 عن مؤتمر المصالحة الصومالية بجيبوتي، بدون دعوة زعماء الحرب للمشاركة فيه، كان بمثابة أول تحدٍ حقيقي لنفوذهم.

ببداية عام 2001 وبعد فترة قصيرة من عودة حكومة عبد القاسم للصومال، حدثت اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر، التي غيَّرت سياسة الولايات المتحدة حين أعلنت حربها على الإرهاب، فوقع الرئيس عبد قاسم بموقف حرج، إمَّا أن يستمر بتحالفه مع الإسلاميين ومحاكمهم الإسلامية، ويستوجب سخط أمريكا وعقابها، وإمَّا أن يُرضي الولايات المتحدة ويخسر تأييد الإسلاميين، فطلب من مسؤولي المحاكم تفكيكها وتسريح ميليشياتها، أو الانضمام لقوات الأمن والجيش الحكوميين، فوافقت المحاكم على الخيار الثاني.

مؤتمر نيروبي وإقصاء المحاكم: بعد أن أوشكت ولاية حكومة عبد قاسم على النهاية، وفشلت ببسط سيطرتها بالبلاد، أُعلن عقد مؤتمر مصالحة بنيروبي، برعاية وإشراف دول تجمع إيجاد، خاصةً إثيوبيا وكينيا، هذا المؤتمر كان – على العكس من مؤتمر جيبوتي الذي سبقه – محصورًا بزعماء الحرب،

واستبعدت المحاكم والإسلاميين بصفة عامة، وبذلك تكون دول تجمع الإيجاد، وعلى رأسها إثيوبيا قد ثأرت لنفسها، وردَّت الاعتبار إليها باستعادة الملف الصومالي، بعد أن خرج أو كاد من أيديهم بمؤتمر جيبوتي.

وبعام 2004، تمَّ انتخاب حكومة انتقالية برئاسة عبد الله يوسف أحمد، خصيم الإسلاميين الرئيسي، الذي هزم قوات الاتحاد الإسلامي بعد حروب دامية دارت رحاها بينهم عام 1992 بمناطق بونت لاند شمال شرق الصومال.

وكان انتخاب الرئيس عبد الله يوسف، قد دقَّ جرس الخطر بآذان الجماعات الإسلامية الصومالية المسلحة، لم يستشعر الإسلاميون وحدهم هذا الخطر، بل سائر قبائل الهوية شاركتهم بالتوجس من نوايا العقيد عبد الله من قبيلة دارود منافستها على الزعامة السياسية بالبلاد.

2004: بدأت هجمات الميليشيات المسلحة تتوجه نحو المحاكم، ومن هنا ظهرت حاجة المحاكم للشباب الذين بدأوا بتنفيذ حملة اغتيالات واسعة مضادة، استهدفت كلَّ من يشتبه بعلاقته مع الغرب من خبراء عسكريين وأكاديميين ومسؤولي هيئات الإغاثة العالمية، وهكذا عمَّ الرعب والخوف سكان مدينة مقديشو، وأصبحت العاصمة مسرحًا لتصفيات متبادلة بين أطراف محلية تعمل لجهات خارجية.

حرب سرية بالوكالة يخوضها كل من الولايات المتحدة وتنظيم القاعدة بمقديشو بحلفاء محليين، وهنا لمع نجم آدم حاشي عيرو، المسؤول العسكري لجماعة الشباب الجهادية بالصومال.

2003: أما عام 2003 انعقد أول مؤتمر شامل للمصالحة الوطنية بكينيا برعاية إيجاد، ونتج عن هذا المؤتمر إقرار ميثاق انتقالي، يتولى إدارة شؤون البلاد لمدة خمس سنوات، واختير برلمان مؤقت يضم 275 عضوًا، الذي انتخب بدوره عبد الله يوسف أحمد رئيسًا للصومال نهاية عام2004م، ومازال هذا النظام يحكم أجزاء صغيرة بالصومال، ومازالت المصالحة تُبذل بالصومال.

عام 2004: جرى التصويت على انتخابات الرئاسة في 10 أكتوبر2004م، وقبل التصويت وقَّع المرشحون على تعهد باحترام النتيجة وتسليم أسلحتهم للحكومة الجديدة، كما تعهدوا بعدم تعطيل عملية الاقتراع.

وبموجب نظام التصويت، فإنه إذا لم يحصل أيّ من المرشحين على أغلبية ثلثي الأصوات بالجولة الأولى، فإن المرشحين الذين يحصلون على أكبر عددٍ من الأصوات، سوف يتواجهون بدورة ثانية، وإذا

لم يحصل أيّ منهم على الأغلبية المطلوبة، فإن دورةً ثالثةً سوف تُجرى بين أكبر اثنين من المرشحيْن اللذيْن يتصدران النتائج ويفوز من يحصل على الأغلبية البسيطة.

وأسفرت الدورة الأُولى من انتخابات الرئاسة بحصول عبد الله يوسف أحمد على 80 صوتًا، يتولى عبد الله يوسف الرئاسة لفتره انتقالية مدتها 5 سنوات، يُجرى خلالها وضع دستور دائم للبلاد، ثم تُجرى بموجب هذا الدستور الانتخابات بنهاية الفترة الانتقالية، وقد جرى بالفعل تنصيب عبد الله يوسف أحمد في أكتوبر 2004م نيروبي بحضور عربي وأفريقي كبيرين، وتعهد الرؤساء وممثلو الحكومات المشاركة بمراسم التنصيب بدعم الحكومة الجديدة؛ لتتمكن من إعادة الأمن والاستقرار.

صعود الشباب المجاهدين:

الشباب المجاهدون، هم جماعة سلفية خرجت من رحم حركة الاتحاد الإسلامي، الذي قرَّر عام 1996، إلقاء السلاح مؤقتًا، بعد الهزائم المتتالية التي مُنيت بها، غير أن عناصر من الاتحاد – معظمها من الشباب – لم تَقْتنع بهذا القرار، ورفضت الانصياع له، وقرَّرت مواصلة الجهاد المسلح، وعرفت فيما بعد بجماعة الشباب.

وبالرغم من أن الجماعتين – الاتحاد والشباب– من السلفية الجهادية، إلَّا أن الأُولى تريد أن تكون مستقلةً عن حركات الجهاد العالمي، بينما الثانية جزء من هذه الحركات، ولها ارتباط تنظيمي بالقاعدة.

2006 مايو – قُتل عشرات الأشخاص وجُرح المئات أثناء القتال العنيف بين الميليشيات المتنافسة بمقديشو، بمحاولة للسيطرة على العاصمة مقديشو، ومعركة مقديشو الثانية، هي معركة جرت في 2006؛ للسيطرة على العاصمة الصومالية مقديشو بين تحالف استعادة السلام ومكافحة الإرهاب واتحاد المحاكم الإسلامية.

بدأ النِّزاع بمنتصف فبراير 2006، عندما شكَّل أمراء الحرب الصوماليون ما يُعرف بـ"تحالف استعادة السلام ومكافحة الإرهاب"؛ لتحدي اتحاد المحاكم الإسلامية؛ لتحسم المعركة في أغسطس من العام ذاته، وتأخذ الميليشيات الموالية لاتحاد المحاكم الإسلامية مقديشو وأجزاء أُخرى من الجنوب بعد هزيمة أمراء الحرب العشائريين.

وفي النصف الثاني من عام 2006، كانت هناك محاولة لتفتيت الصراع بالصومال، في محاولة يوليو أُعيد فتح الموانئ الجوية والبحرية بمقديشو لأول مرة منذ عام 1995، وسَعَتْ الحكومة الانتقالية والمحاكم

الإسلامية بالالتقاء للنقاش حول محادثات السلام بالخرطوم، وبداية دمْج المحاكم الإسلامية ضمن الحكومة الانتقالية.

القوات الأفريقية واحتواء الوضع بالصومال

منذ عام 2007، بدأ تنظيم شباب المجاهدين بالتراجع ميدانيًّا، ففي يناير تخلى الإسلاميون عن آخر معقل لهم، وهو ميناء كسمايو الجنوبي، ويدخل الرئيس عبد الله يوسف مقديشو لأول مرة منذ توليه منصبه بعام 2004، وفي مارس هبطت قوات الاتحاد الأفريقي بمقديشو وسط معارك مزعجة بين المتمردين الإسلاميين والقوات الحكومية المدعومة بقوات إثيوبية، بعد أن أذن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بمَهمَّة حفظ السلام لمدة ستة أشهر.

وفي مايو عام 2008 ، يسمح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للبلدان بإرسال سفن حربية للمياه الإقليمية الصومالية؛ للتصدي للقراصنة، وتلاه في يناير إكمال إثيوبيا انسحاب القوات، التي أُعلنت بالعام السابق، وتستولي حركة الشباب على مدينة بيدوا، التي كانت سابقًا معقلًا رئيسيًّا للحكومة، وانتخب البرلمان شيخ الإسلام المعتدل (شريف شيخ أحمد)، ويمدّد ولاية الحكومة الانتقالية لمدة عامين آخرين.

تصاعد مجدد بتحركات الشباب

2009 مايو، شنَّ المتمردون الإسلاميون هجومًا على مقديشو، وتقدموا بالجنوب، وفي أكتوبر، استعادت حركة الشباب ميناء كسمايو الجنوبي بعد هزيمة ميليشيا حزب الإسلام المتنافسة، وفي يناير 2010، ينسحب برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة من مناطق الشباب بجنوب الصومال بعد تهديدات لأرواح موظفيه، وأعلن بالعام ذاته "الشباب" رسميًّا تحالفه مع تنظيم القاعدة، ويبدأ بتركيز القوات بشنِّ هجوم كبير للاستيلاء على العاصمة.

في يناير 2011 – ضربت هجمات القراصنة على السفن بمختلف أنحاء العالم بارتفاع دام سبع سنوات بعام 2010، حين استولى القراصنة الصوماليون على 49 سفينةً من أصل 52 سفينة.

في يوليو 2011 –أعلنت الأمم المتحدة رسميًّا عن المجاعة بثلاث مناطق من الصومال، وترفع حركة الشباب جزئيًّا الحظر المفروض على وكالات المعونة الأجنبية بالجنوب، وتقوم الأمم المتحدة جوًّا بنقل شحنتها من الإسعافات الأولية بغضون خمس سنوات لمقديشو، بهذه الفترة كان لتدخل الشباب المجاهدين تحركات داخلية، وتخرج حركة الشباب من مقديشو فيما تسميه "التحرك التكتيكي".

التوسع التكتيكي لتنظيم الشباب المجاهدين يزيد حجم النشاطات الإرهابي: مع بداية 2011، وبالتوسع التكتيكي لتنظيم الشباب تدخل القوات الكينية الصومال؛ لمهاجمة المتمردين المتهمين بعمليات اختطاف للأجانب بالأراضي الكينية، ودخلت القوات الكينية للأراضي الصومالية، ودخلت دون التنسيق مع الحكومة الصومالية، وهو ما رُفض رسميًّا وشعبيًّا.[18]

استمر تحرك تنظيم الشباب حتى فبراير 2012، وفي مايو بالعام ذاته، فقدت حركة الشباب المدن الرئيسية بـ(بيدوا و أفغوي) لصالح القوات الحكومية الكينية والاتحاد الأفريقي والصومالي، ومنذ ذلك الوقت وحتى 2016، توالت ضربات تنظيم الشباب المجاهدين، وكان أبرز هذه التحركات ما يلي: [19]

عام 2013 – الشباب يهاجمون كينيا، فاستولت حركة الشباب على مركز التسوق، وقتلت 60 شخصًا بالعاصمة الكينية نيروبي، قائلةً: إنه انتقام لتورط كينيا العسكري بالصومال.

تصاعد العنف بهجمات مختلفة شنَّتها حركة الشباب، على القصر الرئاسي ومجمع الأُمم المتحدة وغيرهما بمقديشو.

2014 – قالت حركة الشباب: إنها نفَّذت هجومًا بالقنابل على مطعم بجيبوتي، قائلةً: إن البلاد تُستخدم كمنصة إطلاق لضرب المسلمين.

2014 – تدَّعي حركة الشباب قيامها بهجومين بالساحل الكيني، خلَّفا أكثر من 60 قتيلًا، قائلةً: إن العمليات ضد كينيا مستمرة.

2014 – قتل زعيم حركة الشباب أحمد عبدي غوديان بطائرة بدون طيار أمريكية.

تقدم الحكومة 2 مليون دولار مكافأةً لخلفه، أحمد عمر.

2014 "نوفمبر – ديسمبر" تنفذ حركة الشباب عمليات قتل جماعية بشمال شرق كينيا، شملت متن حافلة ومخيمًا لعمال المحجر.

أبريل 2014، مداهمة حكومة الشباب لربع المدينة وقتل 17 شخصًا.

2015 أبريل – تعلن حركة الشباب مسؤوليتها عن قتل 148 شخصًا، معظمهم من الطلاب المسيحيين، بكلية غاريسا الجامعية بشمال كينيا.

18– بي بي سي بالعربي، الرئيس الصومالي التدخل الكيني غير مقبول، متاح عبر الرابط الآتي: https://is.gd/BXjdaf.

19– BBC NEWS, Somalia profile – Timeline, available at: https://is.gd/hhiUYU

محاولات احتواء الوضع

بالمقابل هناك تحركات من الحكومة الصومالية؛ لمحاولة توحيد الصفوف للتخلص من الشباب المجاهدين، والتي أجرتها بمستويات، الأول تمثَّل بإرساء مؤسسات الدولة، ففي أغسطس 2012، أدَّى أول برلمان رسمي بالصومال منذ أكثر من 20 عامًا اليمين الدستورية بمطار مقديشو؛ لينهي فترة انتقالية مدتها ثماني سنوات، وانتخب حسن شيخ محمد رئيسًا على شريف شيخ أحمد، أول انتخابات رئاسية بالصومال منذ عام 1967، وبعام 2012، استعاد الاتحاد الأفريقي والقوات الحكومية مدينة كسمايو، آخر مدينة رئيسية تحتلها حركة الشباب، وثاني أكبر ميناء بالبلاد.

من جهة أُخرى جرت الاستعانة بحلفاء؛ للقضاء أو مواجهة التهديدات التي يشنها تنظيمات الشباب، وبسبيل هذه التحالفات في يناير 2013، اعترفت الولايات المتحدة بحكومة الصومال لأول مرة منذ عام 1991، بالعام ذاته، ووعدت الجهات المانحة الدولية بمبلغ 2.4 مليار دولار كمساعدات لإعادة الإعمار بـ"صفقة جديدة" لمدة ثلاث سنوات، وبعام 2015، يقوم وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بزيارة قصيرة لمقديشو، أول موظف يقوم بذلك.

بعد طرد القوات الأفريقية تنظيم المجاهدين من كسمايو، يتفق قادة الاتحاد الأفريقي في فبراير 2016، بالحاجة للمزيد من التمويل والدعم؛ لوجودهم العسكري بالصومال بعد أسابيع من تزايد هجمات الشباب على الأماكن العامة والقوات الموالية للحكومة.

وتستعيد قوات الحكومة والاتحاد الأفريقي ميناء أمريكا الجنوبي، الذي استولت عليه حركة الشباب لفترة وجيزة.

نوفمبر 2016، يوافق قادة منطقتين صوماليتين، هما (بونتلاند والمودوج)، باحترام وقف إطلاق النار بمدينة غالاي المتنازع عليها وفي 2017 فبراير، انتخب البرلمان محمد عبد الله فرماجو رئيسًا للبلاد؛ ما خلق المحطة الأخيرة بشكل الوضع بالصومال، وسيُجرى تناول هذه الفترة تفصيلًا بالمحور السادس.

ثانيًا: أبرز المحطات عبر أداة الخط الزمني

بهذا الجزء نستخدم أداة الخط الزمني(Timeline) لتحديد المحطات الأبرز بالصراع، وهو أداة تعرض الأحداث الرئيسية للنزاع بالصومال بمخطط بياني يقابله الوقت من منظور المحلل.

وقد يلاحظ الأفراد المختلفون، أحداثًا مختلفة، ويرون فيها طرقًا مميزةً، ويقومون بوصفها بشكل مختلف؛ لذا استخدام المخططات الزمنية مناسبًا لخدمة حقيقة وجود تفسيرات مختلفة، والتمييز بين وجهات النظر المختلفة بتحليل الصراع.

شكل (4) المدى الزمني للصراع[20]

<u>ومن خلال المدى الزمني الموضح نلاحظ ما يلي:</u>

يُعتبر العقد الأول بالصراع هو العقد صاحب الكثافة الأكبر بالأحداث وبمحددات الصراع.

لم يشهد العقد الأول التزامًا بتطبيق مخرجات بعينها.

شهد العقد الأول كثافةً بالتفاعلات والأحداث العنيفة بالصومال.

كان النصيب الأكبر من الأحداث، مشكلة الصراع بالعقد الأول، تلك المرتبطة بالميليشيات المسلحة.

مثل النصف الأول بالعقد الثاني (من عام 2000 وحتى عام 2005)، عقد العدد الأكبر من المؤتمرات لحلحلة النزاع.

كان النصيب الأكبر من الأحداث مشكلة مصير الصراع بالعقد الثاني، تلك المرتبطة بتدخلات الوسطاء لحلحلة الصراع.

انخفاض حدة العنف بالنصف الثاني بالعقد الثاني (من 2005 وحتى 2010).

شهد العقد الأخير من عُمرِ الصراع كثافةً أقل بأحداث العنف.

كان النصيب الأكبر من الأحداث مشكلة الصراع بالعقد الثالث، تلك المرتبطة بالجهات الرسمية الحكومية.

20- من إعداد الباحث

المحور الرابع: الفاعلون الرئيسيّون في الأزمة

عند الحديث عن القوى المحركة للصراع بالصومال، نجد أن السِّمة الأبرز هي تعدد الفاعلين فيه – مع ثقل الفاعل المحلي بمواجهة الفاعل الخارجي – والظهور المرحلي بهذا الصراع، بعدم حضورهم من بداية النزاع حتى الآن، بل يقتصر وجودهم بفترات بعينها، وبهذا الصدد نسلط الضوء على أهم الفاعلين بالصراع الصومالي منذ البداية وحتى الآن:

أولًا الفاعلون على المستوى الداخلي:

القبائل والفصائل الصومالية:

الجماعات المسلحة:

ميليشيا فرح عديدي:

هي الميليشيا الأولى والأبرز التي ظهرت فور الإطاحة بنظام سياد بري، وكان لمؤسسها فرح عديدي دورٌ بالتخطيط للإطاحة بنظام سياد بري، ولها وجود ميداني واسع، وسيطرة على أجزاء بمقديشو، وهي السبب الرئيسي بإسقاط الوجود العسكري الأمريكي بالصومال، وذاع صيتها؛ بسبب قائدها محمد فرح عيديد، الذي كان رئيسًا لمؤتمر الصومالي المُوَحَّد (USC)، واحدة من المنظمات السياسية الرئيسية وشبه العسكرية بالصومال.

ميليشيا علي مهدي:

بعد صعود نفوذ ميليشيا عديدي، بدأت ظهور ميليشيا مناظرة لها، وهي الجماعات التي كانت جامعة للرئيس المؤقت علي مهدي، وبدأت بالسيطرة على أجزاء من مقديشو بالفترة من 1993 وحتى 1995.

المحاكم الإسلامية:

خرجت المحاكم الإسلامية بالسنوات الأُولى من الصراع، كنتاج طبيعي للاحتياج للأمن وحماية الملكيات بظل غياب المؤسسات المنوط بها القيام بمثل هذا الدور، وأكسبها البعد الديني – الذي خرجت منه – مصداقيةً وقبولًا واسعيْن؛ لكون رابطة الدين هي المِظلَّة الأكبر الجامعة لفرقاء الصومال.

هذه المحاكم ليست ذات صفة رسمية، لكنها حظيت بقبول مجتمعي، تمثلت تطلعات هذه المحاكم بالسنوات الثلاث الأولى لنشأتها بتأمين الممتلكات والفصل ببعض القضايا ذات الطابع الاجتماعي والديني، فمثلت نقطة قوة، لها حظوتها، بقبول مجتمعي من الصوماليين، أمَّا نقاط ضعفها، فإنها غير

رسمية، كما تواجه انتقادات من الجهات الرسمية والخارجية لأدائها، وبالسنوات الثلاث التالية، زادت نقاط قوة المحاكم؛ إذ زادت أنشطتها، وتوسعت جغرافيًّا، وأصبحت جهةً فاعلةً رئيسيةً بالصراع، غير أن التحديات التي تواجهها كانت في زيادة أيضًا، فقد استمر الرفض الرسمي والخارجي لها، وكان نشاطها المتوسع بظل انتشار الميليشيات يحتاج لرعاية أمنية؛ ما جعلها تبدأ باتخاذ ميليشيات حامية لها، وإنشاء فرع أمني لها بجانب الفرع القضائي، ومنذ عام 2004، بدأ طرْح إدراجها ضمن الحكومة الرسمية والنظام القضائي الرسمي في محاولة للاحتواء.

الشباب المجاهدون:

هم الجناح الأمني للمحاكم الإسلامية، انفصل الشباب المجاهدون عن المحاكم الإسلامية بالتوقيت الذي طُرح فيه ضم المحاكم الإسلامية للحكومة والنظام القضائي الرسمي، فلم يجد الجناح الأمني للمحاكم تسوية دمجه مرضية، فمزاياه أكثر قبل دمجه بالعمل مع المحاكم الإسلامية، كما كان للعائدين من أفغانستان دورٌ بذلك، فقد تم انتقاء كبرى المناصب لهم على حساب المساهمين المحليين بالجناح الأمني؛ ما جعل الشباب ينتقل لمرحلة العمل المنفصل ككيان مسلح ذي مطالب منفصلة، منذ عام 2006، فتتابعت وتوسعت الهجمات.

الحكومات الرسمية المؤقتة والمنتخبة:

اختلفت صلاحيات الحكومات وأداؤها عن بعضها، وفيما يتعلق بالحكومات المؤقتة الأولى والثانية، فإن أداءهم كان مُتعسِّرًا؛ لانتشار الميليشيات المسلحة بمقديشو، وعدم مباشرة أعمالهم من داخل العاصمة، وكانت تطمح لإعادة الاستقرار، تلك الحكومة تباشر مَهامَّها من مقديشو، وبالتالي، فسيطرتها ميدانيًّا أضعف جذورها؛ لعمل رئيس الحكومة دون فريق ومؤسسات.

حكومة علي مهدي: انتخبه البرلمان الصومالي بجلسته المنعقدة بجيبوتي، بعام 1991، كرئيس للجمهورية، بالانتخابات التي أُجريت بعد الإطاحة بالرئيس الأسبق محمد سياد بري، أواخر عام 1990.

وقد تمكَّن علي مهدي محمد، من هزيمة 4 مرشحين، استمر حكم علي مهدي حتى عام 2000، وعُيِّن رئيسًا بدلًا منه بمؤتمر عرتا.

حكومة عبد قاسم صلاد حسن: اختير عبد قاسم صلاد حسن؛ ليرأس حكومة الصومال، وذلك بمؤتمر عرتا الذي أُقيم عام 2000، وعلى غرارهما استطاع صلاد مباشرة عمل حكومته من العاصمة، واستمر لعام 2004.

حكومة عبد الله يوسف أحمد: حكمت من عام (2004 لـ 2008).

حكومة شريف شيخ حسن: من عام (2008 لـ 2012)، تمَّ تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة شريف شيخ حسن، ووضع "حسن" خطة انتقالية نحو الفيدرالية

حسن شيخ محمود: من (2012 لـ 2016) تم اختيار حسن شيخ محمود، وكان أول انتخاب لرئيس رسمي بالصومال، وحظيت حكومته باعتراف دولي واسع، واعترفت بها الولايات المتحدة، وكان شيخ محمود أكاديمي مدني؛ ما صدَّر من خلاله خلق مرحلة جديدة يقودها المدنيون لا العسكريون، وذلك مع أوّل رئيس فيدرالي للبلاد، أُختير رئيسًا من داخله، بدا أن هناك بدايةً لعهد جديد، روَّج من خلاله للقبول الواسع والمطلق لكافّة الفصائل.

وانتهت حكومته بعام 2016، فلم يكن الإصلاح مؤثرًا للغاية؛ لعدم المعالجة الجذرية لأسباب الصراع، كما وسّع فيها العلاقات الخارجية بشكل مفرط؛ ما هيأ التدخل بالوكالة بالصومال.

فترة حكم فرماجو: أتى بعام 2017 – ومستمر حتى الآن– لم تكن فترة تولّي فرماجو الذي أتى بعد حسن شيخ محمود، أحسن ما يكون، فقد أخفق بالمستويْن السياسي والاجتماعي، فقد كشفت تحقيقات أجرتها لجنة الموازنة بالبرلمان الصومالي بشأن الإيرادات الحكومية التي جُمعت منذ (يناير 2018 حتى أغسطس 2020)، عن فساد حكومة الرئيس محمد عبد الله فرماجو، طال جميع قطاعات الدولة.

وبحسب التحقيقات، فقد بدَّدت الحكومة الصومالية مبلغ 1.5 مليون دولار، الخاص بصندوق الطوارئ برحلات أجنبية، وبدلات سفر، وفعاليات، وسداد ديون أفراد، وتجديدات منزل وفواتير الفنادق لحاشية فرماجو .

ولم يقتصر الأمر بفساد صندوق الطوارئ الذي يهدد حياة الصوماليين، فقد توصلت مخالفات الحكومة الإخوانية لقطع أموال المانحين من الأشقاء والأصدقاء عن شعب الصومال؛ لتتبخر هي الأُخرى بجيوب "الخاصة"، فقد اختفى مبلغ 20 مليون دولار، تبرعت به المملكة العربية السعودية للحكومة الصومالية في 2017، لكنه لم يظهر بالموازنات المالية لعام (2017– 2018).

ثانيًا الفاعلون الخارجيون:

الولايات المتحدة: تدخلت الولايات المتحدة مرتين: الأولى عام 1992، حين أعلنت تدخلها لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية للصومال، فور اندلاع الحرب الأهلية، وخرجت عام 1993، عقب معركة مقديشو الثاني الشهيرة، والتي سقطت فيها الطائرة الأمريكية، خلقت هذه التجربة تحفظًا أمريكيًّا وغربيًّا

على الوجود بالصومال، لكن عام 2003، أُعِيد بلورة وجهة النظر تلك، ودعَّمت الولايات المتحدة الوجود بالصومال بتوفير الدعم المادي بمعدات أمريكية.

روسيا: لم يكن لروسيا دورٌ بارزٌ بالحرب الأهلية بالصومال؛ لانشغالها بأوضاعها الداخلية بعد انتهاء الحرب الباردة.

إثيوبيا وكينيا وجيبوتي: كانوا من الدول الإقليمية الفاعلة بالحرب بالصومال، فقد تبنَّوا استضافة وترتيب معظم المؤتمرات التي عقدت منذ اندلاع الحرب وحتى عام 2005، فقدمت جيبوتي ذاتها باعتبارها دولة مستقلة فاعلة بمحيطها الإقليمي، وكينيا كانت تتجنب هجمات ومخاطر المسلحين، أمَّا إثيوبيا فتريد التدخل لحسم المعركة بالصومال.

ثالثًا الفاعلون على خريطة الصراع:

بهذا الجزء نستخدم خريطة الفاعلين (conflict map)، وهي أداةٌ لتحليل الفاعلين بالنزاع، ومشابهة لخريطة جغرافية، بحيث يمكن إيضاح عدد كبير من التضاريس والمتغيرات بصفحة واحدة، وخريطة الصراع تبسط الصراع، وتعمل على تصور الفاعلين و "قوتهم"، أو تأثيرهم بالصراع، وعلاقتهم مع بعضهم، وموضوع الصراع وقضاياه؛ لتوضيح العلاقات بين الفاعلين، وتصور حجم قوة كل طرف ومحاولة تقديرها من مختلف الجهات الفاعلة.

حجم الدائرة يمثل "قوة" جهات الفاعلين

المربعات، تعني المواضيع الرئيسية.

خط مستقيم، يعني علاقات جيدة.

خطيْن مستقيميْن متوازيين، يعني علاقات وطيدة.

خط متقطع، يعني علاقات منقطعة.

خط متعرج، يعني وجود خلافات.

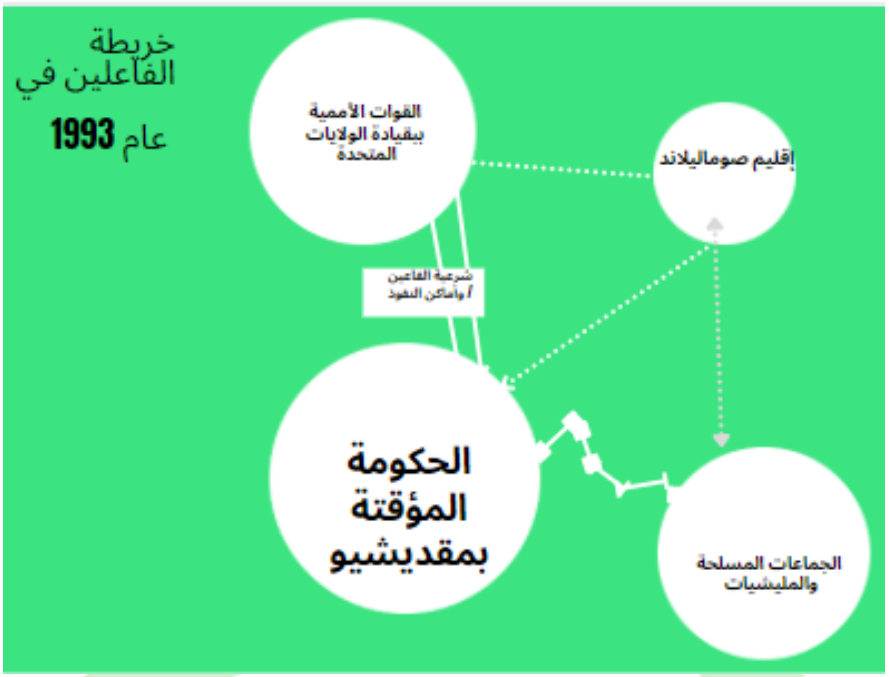

شكل (5) خريطة الفاعلين في عام 1993

شكل (6) خريطة الفاعلين في عام 2007

شكل (7) خريطة الفاعلين في عام 2021

من خلال استعراض خريطة الفاعلين للصراع الصومالي، نلاحظ عددًا من التغيرات، طرأت بخريطة الفاعلين بثلاث مراحل، وأبرز هذه التغيرات ما يلي:

تغير شكل الفاعلين وحجم قواتهم وعلاقتهم خلال الصراع، هي السمة الرئيسية.

حتى عام 1993 كان عدد الفاعلين أقل من أيّ وقت لاحق.

الجماعات المسلحة كانت فاعلًا رئيسيًّا بالمراحل الثلاث باختلاف شكلها.

شهد العقد الأول صعود الميليشيات غير النظامية كفاعل رئيسي بالصراع.

بالعقد الثاني اختفت الميليشيا المسلحة، وحلَّ محلها المحاكم الإسلامية.

بمنتصف العقد الثاني، اختفت المحاكم الإسلامية، وحلَّ محلها تنظيم شباب المجاهدين.

الحكومة بشكليها المؤقت أو الدائم، هي الفاعل الرئيسي الثابت منذ الصراع

إقليم صوماليلاند من الفاعلين الرئيسيين بالصراع، ولم يتغير موقفه من الصراع، أو حجمه كفاعل أو حتى علاقته مع الأطراف الأُخرى.

المحور الخامس: كيفية إنتاج الصراع بتفاعل القضايا

أولًا كيف تفاعلت القضايا وأنتجت الصراع

الاستعمار وانفصال الأقاليم: بعد دخول الاستعمار البريطاني والإيطالي الصومال، أعلن عن وجود 5 أقاليم منفصلة عن ذاك الإقليم، وُحدت غالبية الأقاليم بعد الاستقلال عدا الصومال الذي انضم لإثيوبيا.

هذا التقسيم ساهم بتكوين طابع مميز لكل إقليم، فاعتاد بطرق إدارة بعينها ومستوى اقتصادي بعينه، وخصوصًا الصومال الجنوبي، وتحقيق مزايا من انفصاله تفوق تلك التي يحققها بوجوده ضمن بلد فيدرالي، خصوصًا مع نجاح بعض تلك الأقاليم بالانفصال وتكوين دولة مستقلة، والتي تمثلت بالصومال الفرنسي، المعروف حاليًا باسم دولة جيبوتي؛ ما فتح الباب لاستدعاء المطالب الانفصالية بوقت الأزمات.

وعقب اندلاع الحرب الأهلية عام 1991، قام الصومال الشمالي بإعلان الانفصال بشكل أُحادي، وطالب إقليم بونت لاند – شمال شرق الصومال – بالانفصال، وفي عام 1998، أعلن زعماؤها بأنها دولة مستقلة، أقاليم استعمارية، إضافةً لمطالب بونت لاند، وجيش الرحوانين، وكان لدينا بوقت الاستعمار خمسة أقاليم صومالية استعمارية، أصبح لدينا 5 أقاليم تطالب بالانفصال.

المجاعات وتراجع البحث عن تسوية: تُعتبر الصومال الدولة الأكثر عرضةً للآثار المترتبة على تغير المناخ بشرق أفريقيا الأولى، وتتحمل أقل قدر من المسؤولية بحدوثه، كما شهدت الصومال على مدى السنوات الـ 25 الماضية، دورة من موجات الجفاف الممتدة، وبلغت ذروتها بعامي 2016 و 2017، وبعامي 2010 و 2011، وتؤدي موجات الجفاف لتوجيه الجهود الداخلية والخارجية لاحتواء الأضرار الناتجة عن تلك الكوارث؛ ما يعطل عملية البحث عن مخرج، والتوصل لتسوية سياسية؛ ويزيد التحديات الاقتصادية والسياسية للمشهد الصومالي.

صعود الجماعات الإرهابية : على مدار تاريخ الأزمة، كان الفاعلون من دون الدولة، والفاعلون المحليون بالصراع هم الفئة الأكثر بروزًا و تأثيرًا بمسار الصراع والاتجاه به نحو التدهور، ففي السنوات الستِّ الأولى للصراع، كان فرح عديدي والميليشيات المسيطرة على مقديشو مصدر التهديد الرئيسي، بعام 2000 سلمت الراية للمحاكم الإسلامية، ثم تلاها تنظيم شباب المجاهدين لثلاثة أطراف، لها أهداف وخصائص وتطلعات وخلفيات مختلفة، شكَّل الظهور والاختفاء المتبادل تحديات جديدة لدى طرفي الصراع، والوسطاء المتدخلين لحل الأزمة.

فمع ظهور كل طرف من الأطراف الثلاثة، يهدم المشاورات والحلول المطروحة سلفًا، وتبدأ رحلة جديدة للبحث عن حلول تناسب الطرف الجديد.

تعدد الأطراف الإقليمية ووسطاء الأزمة: واحد من الأسباب التي أدَّت لتدهور الأزمة، هو تعدد الوسطاء الذين دخلوا بخط الأزمة، مع عدم قبول وساطة بعضهم، فمنذ اندلاع الأزمة عام1991، بدأ الأمر بتدخل دول الجوار، وهم (جيبوتي، وكينيا، وإثيوبيا، وإريتريا)، تلاها تدخل الولايات المتحدة، ثم الاتحاد الأفريقي، كما ذكرنا آنفًا، فبعض هذه الأطراف لم يكونوا وسطاء مُرتضيْن من قِبَلِ أطراف الأزمة، فعلى سبيل المثال، نتج عن التدخل الإثيوبي تدهور كبير للأزمة، وعلى غراره كان التدخل الأمريكي الذي لم يرتضه عددٌ كبيرٌ من الفاعلين بالأزمة.

غياب النخب السياسية المدنية: هناك سمةٌ كانت بارزةً أيضًا بمسار الصراع، تلك النقطة تتمثل بغياب النخبة السياسية بالصومال؛ ما جعل الخيار العسكري، المتمثل إمَّا بقيادة الجيش أو الميليشيات المسلحة، هي البديل الحاضر بالأزمات وبالخلافات الرئيسية، منها على سبيل المثال عام 1991، بعد الإطاحة بـ(سياد بري) سيطرت الميليشيات المسلحة على الوضع، وبعد وفاة فرح عديدي، ظهرت المحاكم الإسلامية وما تلى المحاكم الإسلامية، تنظيم "الشباب المجاهدون".

انتشار الأسلحة وسهولة الوصول إليها : وصل الصومال مخزونات ضخمة من الأسلحة من الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي السابق– وكلاهما مورِّد أسلحة رئيسي للصومال بأوقات مختلفة خلال الحرب الباردة – للحصول على أسلحةٍ وذخائر أُخرى، قبل وبعد سقوط الجنرال سياد بري، غالبًا عبر السوق السوداء أو من دول مثل "ليبيا وإثيوبيا وإيطاليا وبعض دول الخليج وكينيا"، من ناحية ثالثة، فبعض المدفوعات، التي قدمتها مجموعات الإغاثة للمتمردين الصوماليين المسلحين؛ للحماية من هجمات الصوماليين الآخرين على مواد الإغاثة والموظفين، قد تذهب لشراء أسلحة وذخيرة، وفقًا لفريدريك كوني، مستشار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (AID) و أندرو ناتسيوس، أحد كبار مسؤولي المعونة الأمريكية ومنسق إغاثة الرئيس بوش بالصومال.[21]

غير أنَّ هناك أسواقًا علنيةً لبيع السلاح بمقديشو؛ ما يعني وصول السلاح للجميع؛ ما يصعِّد التحديات التي تواجهها الحكومة لفرض السيطرة على المدينة.

21- Ibid, avilable on: https://is.gd/3qTdLz

انتشار السلاح بالصومال لازمه عدد من المظاهر منها الآتي: الاعتماد على التسليح وزيادته بأوقات الأزمات وارتفاع الأسعار؛ تحسبًا لأعمال عنف عقب الانتخابات العامة.

التقارير نفسها تحدثت بأن زيادة الطلب المحلي على السلاح، يرتبط بتزايد المخاوف من تزوير الرئيس الصومالي عبدالله فرماجو للانتخابات؛ ما أدَّى لتدفق السلاح غير المشروع.22

التقسيم غير العادل للموارد: يحظى شمال الصومال بثروات أكبر من غيره، وبسيطرة سكان الشمال والعاصمة مقديشو على الموارد، وتوزيعها لصالحه بشكل كبير، جعل أبناء الجنوب يتضررون من هذا التوزيع غير المتكافئ للموارد الاقتصادية، وعزَّز مطالب الانفصال لدى صومالي لاند.

كانت كل مرحلة من تلك المراحل تبحث عن فاعلين جدد لها؛ لقيادة المرحلة، لم يكن بتلك المرحلة أيَّ نخب سياسية مدنية قادرة طرح ذاتها كفاعل قادر بقيادة المشهد؛ لعدم أخذ الوقت الكافي لتنشئة نخبة سياسية، بالتجربة الديمقراطية بالصومال، باستثناء السنوات التسع التالية للاستقلال، فلم تكن الفترةُ كافيةً والمناخُ ملائمًا لتشكيل تجربة الصومال الوطنية الحالية بالحكم.

ثانيًا مخطط القضايا المتشابكة

باستخدام أداة قضايا التشابك، نحدد القضايا الرئيسية لصراع معين واستكشاف الروابط أو التآزر فيما بينها، بطريق رسم الأسهم لتصور تدفقات النفوذ الجارية، والتي تكشف الترابط بين القضايا المختلفة المساهمة بخلق الصراع.

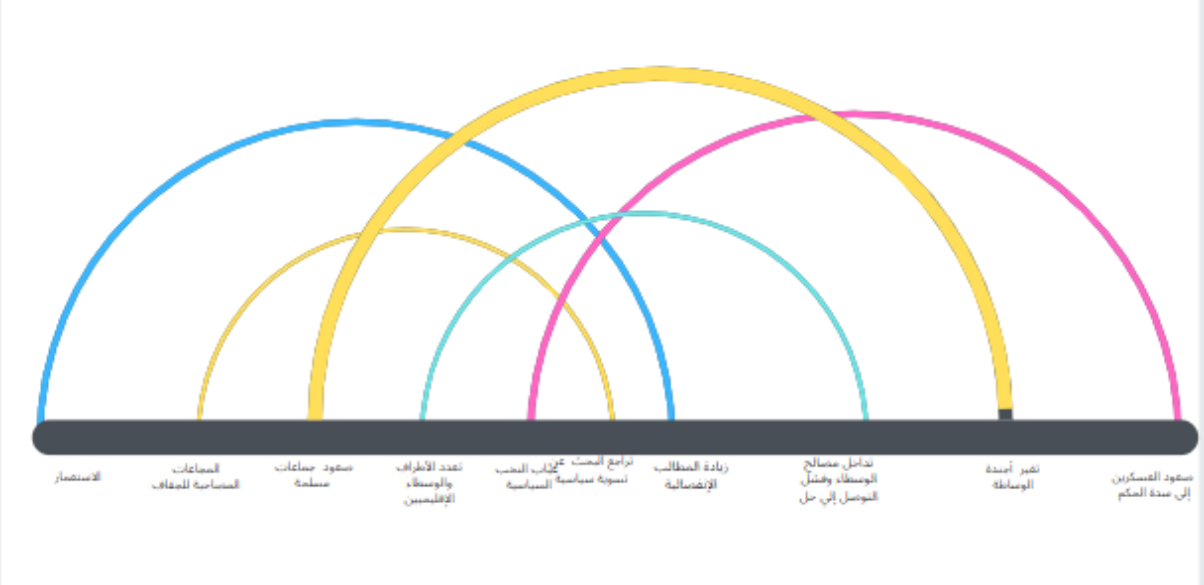

شكل (7) مخطط القضايا المترابطة.

22- العين الإخبارية، مخاوف تزوير الانتخابات تدفع الصوماليين لشراء الأسلحة غير الشرعية، متاح عبر الرابط: https://is.gd/6CqRsM

المحور السادس: أين يقف الصراع الآن

أولًا: الوضع بظل حكومة فرماجو

بعام 2017، انتخب محمد عبد الله محمد الشهير بـ"فرماجو" رئيسًا للصومال، وكان من المقرر انتهاء ولايته بعام 2021، وبتولي "فرماجو"، بدأ اللعب بدوْر إقليمي أكبر، فتعاون بشكل واسع مع عدد كبير من القوى الإقليمية، فكان هناك دور كبير لكلٍ من(قطر وتركيا)، وتعاونه مع الفاعلين الإقليميين بهذا التوقيت، تزامنًا مع وجود أزمات سياسية مع عدد من الدول المجاورة للصومال والدول الأفريقية، أدَّى لجعْل الصومال ساحة منافسات دولية جديدة.

أمَّا من ناحية إدارته للوضع الاقتصادي والاجتماعي وقيادته الأوضاع السياسية، فقد ارتكب (فرماجو) عددًا من الإخفاقات لا حصر لها؛ ما ساهم بإخفاقات جدية بالصومال.

وبحسب الدستور الصومالي، فإنه كان من المقرر أن تُجرى انتخابات رئاسية في مارس 2020، لكن لاعتماد الصومال على المجتمع الدولي بإجراء الانتخابات، فاقترحت الولايات المتحدة أن تُجرى انتخابات الصومالي بعام 2020، بنظام الاقتراع العام المباشر.

منذ مؤتمر عرتا 2000، توافقوا على طريقة إجراء الانتخابات، المعروفة باسم 4.5، أيْ تعتمد على أربع أصوات للقبائل الأربع الرئيسية بالصومال، ونصف للأقليات، وهي الطريقة التي جرى بها انتخاب رؤساء الصومال منذ ذلك الحين، والمتوفر فيها ضرورة الأخذ بالبُعْد القبلي بالانتخاب، أما الاقتراع العام المباشر، فيباشر المواطنون الإدلاء بأصواتهم.

بالبداية انفتح (فرماجو) على الفكرة، وأظهر تجاوبًا كبيرًا معها، فشكَّل لجانًا لبحث الجوانب اللوجيستية والإجرائية، وتوافقوا بتشكيل لجنة مستقلة لإدارة الانتخابات، وبدأت بجمع التمويل..

وما غيَّر مسيرة العمل، هو تسجيل حالات اشتباه بفيروس كورونا بالصومال، وتزامنه مع وجود مشكلات بحكومة المركز والحكومات الفيدرالية، أُسِيئَ استخدام هذا الظرف وسوء نوايا الأطراف، ووقفنا أمام محوريْن رئيسييْن، أو تياريْن مختلفيْن من الموقف بالانتخابات:

الأول يراه رئيس الجمهورية وأربعة من رؤساء الولايات، والثاني رئيس ولاية جوبا لاند وبونت لاند و2 من الرؤساء السابقين (شريف شيخ أحمد، حسن شيخ محمود، ورئيس مجلس الشيوخ)، وجميعهم عارضوا (فرماجو).

ومع قُرْب انتهاء ولاية البرلمان، اقترح عقد جلسات تشاورية مع المحوريْن، وعُقدت ثلاث جلسات تشاورية، وحددوا مسؤولية حكومة المركز والفيدرالية بإدارة العملية الانتخابية.

وفي سبتمبر 2020، اتفقوا بوجود لجنتين لإدارة العملية الانتخابية، واحدة بمستوى الحكومة، وأُخرى بمستوى الأقاليم الفيدرالية، بجعل تشكيل اللجنة مشتركًا بين الإقليم والحكومة، وبدْء مناقشة أمر تمثيل النساء، وأبناء مقديشو الموجودين بأرض الصومال، وضبط مسألة المحاصصة بين العشائر والأقاليم.

لكن الأمور لم تستقر، في فبراير 2021، انتهت ولاية الرئيس، وتمَّت اشتباكات بالشوارع بين مؤيدي بقاء الرئيس لحين إجراء انتخابات، وبين مؤيدي عزله، بذلك الوقت، عُقدت جلسة طارئة لمجلس الشعب، وقرَّرت تمديد ولاية الرئيس لعامين إضافيين، والعودة للمخطط الأصلي وإجراء الانتخابات بالاقتراع العام المباشر.

بالنهاية، وبضغط دولي مباشر من وزير الخارجية الأمريكي بفرض عقوبات على أيّ مسؤول صومالي سياسي سيعرقل المسار الانتخابي، وعُقدت جلسة جديدة طارئة بالبرلمان، التُزم فيها بإجراء انتخابات، بالنظام التقليدي 4.5 دون تحديد موعد للانتخابات بالنظام التقليدي بعد التراجع عن قرار التمديد لـ(فرماجو)، ضد اتحاد المرشحين الرئاسيين بالصومال.

ثانيًا تأزُّم الوضع بين الحكومة والمعارضة وإشكالية إجراء الانتخابات:

تأزم الوضع بين الحكومة والمعارضة: يُوجد عدد من المشكلات الأُخرى التي أدَّت لتأزُّم الوضع بين المعارضة والحكومة نُشير لأبرزها فيما يلي:

يُوجد تنافس تقليدي بين رئيس الحكومة والولايات على صلاحيات كل منهما، والصلاحيات المرتبطة بمدى المركزية والفيدرالية، كما كان هناك استبعادٌ لعدد كبير من الضباط المعارضين له وتصاعد المؤيدين، حتى وإن كانوا من صغار السن وعديمي الخبرة؛ ما خلق توجسًا بشأن دور المؤسسة الأمنية والعسكرية بالاستجابات القادمة، ولدى فرماجو منذ وقت طويل اتهامات بالفساد، وقد اصطبحت هذه الاتهامات بتراجع معدلات التنمية؛ ما صعَّد أسبابًا أُخرى غير سياسية.

أصدرت المعارضة بيانًا، تتهم فيه الحكومة الفيدرالية بعرقلة الانتخابات؛ ما خلق خلافًا بين غرفتي البرلمان "مجلس الشعب" القريب من الرئيس، والشيخ القريب من المعارضة، لكن بالنهاية، توافقوا على قانون التمثيل بين أبناء الولاية الشمالي، وحُسم نصيب العاصمة، لكن باتت عدة أمور عالقة أيضًا.

في 11 يوليو، عُقد أول مؤتمر تشاوري بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، لكن لم يكن هناك مخرج ملموس، باستثناء تشكيل لجان فنية مختلطة، عُقدت بعد ذلك جولتيْن إضافيتين من المؤتمر، يجمع نفس الأطراف، وكانت تعرض القضايا الرئيسية، لكن لم تحسم أيَّ قضايا فنية.

في 19 سبتمبر، عُقد بضغوط دولية مؤتمر، اعتُبر مرجعيةً للانتخابات، وخرج اتفاق خاص بالانتخابات، لكن حدثت تأخيرات بجدول التنفيذ، لأسباب، منها الاجتماعية، ومنها السياسية، ثم ظهرت إشكالية جديدة تتعلق بعضوية اللجان الانتخابية، وحاول الرئيس وضْع مؤيديه بالمناصب المهمة، بالرغم من المفترض كونها لجنةً كاملة الاستقلالية.

كما ظهرت مشكلة متعلقة بتمويل الانتخابات، كان المفترض جمع 40 مليون دولار، وهذه مشكلة أعاقت تمويل لجان الانتخابات؛ ما أدَّى لتصاعد الأزمة، في فبراير 2021، بدأ خروج مظاهرات واجهتها الشرطة بالعنف، نتج عنها انشقاقات كبير، ودخول القوات المسلحة؛ للاستيلاء على أماكن بالعاصمة، واستهدفت رموز وأحزاب المعارضة، فتعاونت مع الجماعات المسلحة وأمنَّتها، وبالنهاية، تمَّ احتواء الأمر نسبيًّا، وأصبح يُعدُّ ضغطًا دوليًّا كبيرًا، وحاليًا، أُلغيت فكرة تمديد الرئيس، ورجعوا لاتفاق سبتمبر 2020، كمرجعية للانتخابات بنظام 4.5، وهناك شكل من أشكال التوافق على مخارج الأزمة، لكن لم تُسلك أيٌّ من تلك المخارج.

تأجيل الانتخابات: بعد أن كان من المقرر إجراء ا الانتخابات في 10 أكتوبر المفترض لإجراء الانتخابات الرئاسية في الصومال، مرشحو الرئاسة عن قلقهم من توالي إرجاء الاستحقاق الدستوري، وهو ما خلق حالة من الأسف في الداخل الصومالي من الأسف الإحباط بسبب تأجيل جدول الانتخابات المتفق عليه ثلاث مرات، دون توضيح المبررات للشعب الصومالي، ودون تحديد موعد مقبل للانتخابات، وهو دليل علي صعوبة الحالة الداخلية في الصومال، ويعيش الصومال حالة فراغ دستوري بعد انتهاء المدة الدستورية لولاية الرئيس عبد الله فرماجو، الذي خول لرئيس الوزراء مهمة تسيير شؤون البلاد وإجراء الانتخابات.

ازمة روبلي وفرماجو: من ناحية أخرى، وبعد انتهاء المدة الدستورية لحكم فرماجو خلقت حالة من المنافسة بين الرئيس محمد عبد الله "فرماجو" ومؤيديه من البرلمان، وبين رئيس الوزراء وعدد من الرؤساء

السابقين، ويتخذ رئيس الوزراء عدد من الأجراء اللازمة لحماية ما ن ص عليه الدستور، في حين يري " فرماجو" في روبلي منافسة الأقوى في الانتخابات، ويري أنه أداء شرعية للمعارضة في إقصاء فرماجو.

وفي ظل تعارض هذه الرؤي لتخذ الطرفين عدد من الإجراءات محاولة لتقييد سلطات كلًا منهم الآخر ففي 8 سبتمبر ليرد الرئيس الصومالي في 17 سبتمبر بسحب السلطات التنفيذية من رئيس الوزراء محمد حسين روبلي في فصل جديد من التوتر بين الرجلين ما يضعف البلاد التي تواجه مأزقا سياسيا.

وبجانب أزمة الانتخابات التي فاقمت التوترات والتصعيد بين الطرفين، تزامن ذلك مع أزمة أخري، واليت تمثلت في اختفاء الموظفة في الجهاز الاستخباراتي وتدعى "إكرام تهليل. لكن "فرماجو" ألغى القرار "غير الشرعي وغير الدستوري." وبعدما اتّهم الرئيس بـ "عرقلة" التحقيق في اختفاء تهليل واعتبر أن قراراته تشكّل "تهديدا وجوديا خطيرا" للبلاد، أعلن رئيس الوزراء الأسبوع الماضي إقالة وزير الأمن وتعيين بديل له في خطوة اعتبرها الرئيس مخالفة للدستور كما أقال روبلي رئيس جهاز الأمن والاستخبارات الوطنية فهد ياسين المقّرب من الرئيس، وهو ما ِأعل حالة الصراع في الصومال.

شهدت تلك الأزمة تفاعلًا دوليًا واسعًا فقد أصرت الولايات المتحدة على استمرار التلويح بالعقوبات، ودعت في أكثر من بيان فرماجو وبيلي إلى أنهاء هذه الزمة والالتزام إجراء الانتخابات قبل نهاية العام الجاري، ومن ناحية أخرى ووقع البيان كل من: الاتحادين الأفريقي والأوروبي، وإيجاد، وجامعة الدول العربية، والأمم المتحدة، و11 دول أوروبية، و4 دول أفريقية، وكندا وأمريكا، دعا بيان دولي مشترك في 2 أكتوبر الرئيس الصومالي المنتهية ولايته محمد عبد الله فرماجو ورئيس الوزراء محمد حسين روبلي، للتهدئة. وحث البيان على ضرورة تنحية خلافاتهما السياسية بشأن قيادة المخابرات ووزارة الأمن الداخلي، والتركيز على استكمال الانتخابات في البلاد.

يبدو أن تلك الضغوط الدولية، ودوافع أخرى، دفعت الأطراف باتجاه التوافق، ففي 22 أكتوبر، قال الرئيس الصومالي ورئيس الوزراء: إنهما وقعا اتفاقية لتسريع العملية الانتخابية المتأخرة؛ ليُنهيا الخلاف الشديد بينهما الذي يهدد بانفجار أزمة جديد، وقالا: إنهما سيتوقفان عن الجدل حول التعيينات ويدعمان تحقيقًا قضائيًا باختفاء "إكرام تهليل" التي تتهم عائلتها مسؤولي الاستخبارات ووكالة الأمن الوطني بقتلها.

أما فيما يتعلق بقضية "إكرام تهليل"، فظلت قضية "إكرام تهليل" لغزًا من بداية القضية مرورًا بمراحلها المختلفة التي تم تحويلها إلى منشأ للخلاف بين رئيس الوزراء والرئيس المنتهية ولايته، وحتى آخر أكتوبر والاتفاق على فتح التحقيق فيها، دون إبداء سبل التحول بوجهات النظر.

بدء الانتخابات في الصومال: بدأت انتخابات مجلس الشيوخ في أغسطس 2021، وبنهاية أغسطس، انتُخب أعضاء برلمان بونتلاند الصومالي اليوم، 11 عضوًا، بمجلس الشيوخ، من بينهم امرأتان؛ للانضمام للبرلمان الحادي عشر بالصومال قبل الانتخابات الرئاسية، ومن المقرر، أن الصومال ستتلقى 7.7 مليون دولار من مساهمات المانحين المخصصة لانتخابات البلاد.

وقبل بدء عملية انتخابات مجلس الشعب وفي تزامن إيجابي اكتملت عملية انتخابات مجلس الشيوخ الفيدرالية وذلك بحسب رئيس جمهورية الصومال محمد عبد الله فرماجو، الذي أِشاد بالعميلة الانتخابية وطالب رؤساء وأعضاء برلمانات الولايات للاضطلاع بمسؤولياتها في الأقاليم.

في مطلع نوفمبر أصدرت لجنة الانتخابات الفيدرالية، بيانا صحفيًا رحبت فيه بانطلاق اختيار المقاعد النيابية في مجلس الشعب من الأقاليم الشمالية، وطالبت الولايات الأخرى باستكمال الترتيبات اللازمة وبدء، الانتخابات.

على أن تجرى بنظام اقتراع غير مباشر يقوم نحو 30 ألف مندوب عن القبائل باختيار 275 عضوا في مجلس الشعب وتتوزع المقاعد على الولايات بواقع: 69 لولاية جنوب غرب، و46 لأرض الصومال، و43 لولاية جوبالاند، و38 لهير شبيلي، إضافة إلى 37 بونتلاند، و37، لغلمدغ و5 لقبائل بنادر القاطنة في مقديشو.

وحتى نهاية نوفمبر بقت الانتخابات جارية في باقي الولايات، وكلما توالي إعلان نتائج، كلما تزايدت الطعون عليها، لكن بالنظر إلى السياق الأكبر الذي تجري فيه الانتخابات، وبالنظر إلي تلك الطعون نجد أنها أمر طبيعي، وذلك لاعتبارات الخلافات السياسية التي تجري في ظلها الانتخابات في الصومال، ومن ناحية أخرى فإن كثرة الطعون هي سمة رئيسة للانتخابات في فترات التحول الديمقراطي، لكن طرق التعامل معها هو ما يحدد مدى تأُثيرها في السياق الانتخابي بشكل كامل، لذا يجب أن تأخذ على محمل الجد ويجب أن يعاد أنظر فيها على النحو الذي يضمن أن الفوز بالمقاعد لا شكوك حول نزاهته، وهو ما يخلق أرضية صلبة يمكن الوقوف عليها للاعتراف بشرعية الانتخابات ،والبناء عليها .

وفيما يتعلق بالانتخابات فهي ليست الحدث الأبرز وحسب، بل الحدث الذي سيسفر عنه تغيرات كبيرة في شكل تمثيل التيارات السياسية في السلطة النيابية، وبالرغم من أن اللجنة العليا للانتخابات، حددت موعدا لانتهاء الانتخابات وهو 24 ديسمبر، لكن وفقا لقراءة المشهد الذي حضرت فيه كثافة الطعون، وتأخر في جداول انتخابات بعض الولايات، فلا يستبعد أن تستمر عمله الانتخابات حتى بداية عام 2022، وهذا سيناريو حاضر بقوة.

واحدة من التحديات التي تعاني منها الدول التي تتواجد بها جماعات مسلحة، هو تزايد التحديات المرتبطة بالجانب الأمني فيها خصوصًا في الأوقات التي تجري فيها أحداث سياسية هامة كالانتخابات، إذ تنشط تلك الجماعات بشكل كبير؛ محاولة توسيع نطاق هجماتها، بالشكل الذي يؤثر على إجراء أي استحقاق وينال من فرص تأمينه، وبالتزامن مع بدء عملية الانتخابات في الصومال شهدت الأقاليم الصومالية كثافة في هجمات حركة الشباب المجاهدون.

من ناحية أخرى يجدر الإشادة بأن إدارة الحكومة لعملية الانتخابات الحالية أمر به قدر عالي من الحساسية، يتطلب قدر كبير من الوعي بهذه الحساسية، وتعاملًا حاسمًا وموضوعيًا في التعامل مع الطعون المقدمة، والتشكيكات في النزاهة؛ باتخاذ كافة الإجراءات الممكنة للتأكد بأن حسم الفوز بالمقاعد جرى دون خلاف حول نزاهته، الأمر الذي يزيد من شرعية هذه الانتخابات، ويكن من البناء عليها مستقبلًا.

ثالثًا سيناريوهات المشهد:

بظل ارتباك المشهد الصومالي، واستمرار تعقيداته بقي عدد من السيناريوهات حاضرًا باستشراف المستقبل، وفيما يلي نُشير لأبرز هذه السيناريوهات:

انتكاسة الوضع بالصومال: قد يعود الوضع للانتكاسة مجددًا بالصومال، بحال فشل إتمام الانتخابات الرئاسية بالموعد المحدد، يرتكز هذا السيناريو بظهور نوايا مبكرة للرئيس فرماجو بالاستئثار بالسلطة، والمتمثلة بحلِّ البرلمان واستصدار قرار بالتمديد له لمدة عامين، وبالتالي بظلِّ هذه النوايا ودائرة العلاقات التي بناها الرئيس مع الحلفاء الدوليين والإقليميين، والخلاف على أداء الرئيس، فقد يمهد الأمر لإحداث انقلاب على السلطة، باستمرار "فرماجو" بسُدَّة الحكم، سواء باستصدار قرار برلماني، أو بدعم حلفائه.

تأجيل الانتخابات الرئاسية بشكل متتال وعدم الاجماع على شرعية الانتخابات النيابية: تقدم إشكالية جمْع التمويل المطلوب لإجراء الانتخابات، سيناريو ثانٍ للأزمة، هذا السيناريو، يتوقع تأجيلًا متتاليًا للانتخابات بالصومال، وربْط إجراء الانتخابات بجمْع التمويلات اللازمة، ويدعم هذا السيناريو، ارتباط فكرة التأجيل – التي طُرحت ببادئ الأمر – بعدم وفرة التمويل، وأنه حتى لحظة كتابة هذه الورقة، هناك صعوبة بجمْع المبالغ اللازمة لعملية التمويل، وقد يوفر هذا الأمر ميزةً نسبيةً لـ(فرماجو)، الذي يريد الاستمرار بالسلطة لسنوات أطول، وهذا السيناريو قد يدعمه أيضًا مدى الشرعية التي ستحظى بها الانتخاباتت النيابية وخصوصا انتخابات مجلس الشعب التي تشهد عدد كبير من الطعون حولها.

نجاح الانتخابات: يُعتبر هذا السيناريو الأكثر تفاؤلًا، بإلزام الصومال إجراء الانتخابات بموعدها بضغط أمريكي؛ لئلا يطاله عقوبات شخصية بالحظر أو عقوبات الدولية، وبالرغم من عدد من التحديات التي تواجه هذا السيناريو إلا أنه غير مستبعد، فيظل نجاح سياسة العقوبات في دفع رأس السلطة إلى التوافق حول إجراء الملفات، وعدد من القصايا التي أثارت الخلاف بينهما مؤخرًا ونتج عنه تأخر الانتخابات مثل قضية "إكرام تهليل"، بالإضافة إلي تحولات نسبية في مواقف رأي السلطة ، والتي تسير باتجاه تعظيم المكاسب السياسية لكلًا منهم وتقليل الخسائر .

وبالحقيقية تبقى السيناريوهات الثلاثة حاضرة بالمشهد، لكن الأول هو الأكثر خطورة، وحدوثه قد يُعيد الوضع للحرب الأهلية مجددًا، والثاني، فقد يُعيد الصومال لفترة الانقلابات العسكرية، وهو مدخل لأزمة جديدة بالصومال، أما الثالث، فهو السيناريو المرجوّ، والذي يجب تكثيف المجهودات لتنفيذه.

رابعًا التوصيات

بعد أن استعرضنا بشكل تفصيلي مسبّبات الصراع، وجذورها وأبعاد التفاعلات بين القضايا، وما يقف عليه الصومال الآن، نقدم عددًا من التوصيات لصانع القرار، ووسطاء الصراع؛ لاحتواء الوضع بالصومال:

- الأخذ بالاعتبار المكون القبلي والعشائري للصومال، والبناء عليه بأيّ خطوات تؤخذ بتشكيل النظام السياسي.
- ضرورة العمل بتفادي المخاطر الناتجة عن الطبيعة (كالجفاف والفيضانات) بتفعيل نُظُم الإنذار المبكر للكوارث الطبيعة؛ لكيلا تزيد من تحديات الاستقرار.
- الإسراع باحتواء الأخطار ذات البُعْد الاقتصادي، كونها الأكثر انتشارًا، ويمكن إصلاحها بشكل أسرع من تلك ذات الطابع السياسي.
- وضع الأسس والخطوات الأُولى التي تُمكّن لبناء نخب سياسية مدنية، تُعبّر عن مصالح وتطلعات الفئات الصومالية المختلفة، وتُقدم نفسها للمنافسة على الحكم.
- حسْم موقف الشباب المجاهدين من عمليات التسوية السياسية، باعتبار أن وجودهم أصبح أمرًا واقعًا، وجزءًا من المشهد الصومالي.
- عقد جلسات حوار مجتمعي لحسْم موقف الأقاليم الانفصالية الخمس.
- يُوصى ببناء السياسة الخارجية للصومال باستبعاد التحالفات مع دول ذات تطلعات أفريقية؛ لتقليل حدة التدخل الدولي بالصومال، وتحويلها لساحة تنافسية، والتعاون يكون بإطار رسمي.

- يُوصى بتعديل الأجندة الأممية للتعامل مع إتاحة السلاح بالصومال بشملها كافة الأشكال المطلوبة لعملية نزع السلاح.
- إدماج المقاتلين الذين انضموا لشباب المجاهدين لأسباب اقتصادية، والحصول على رواتب، وتحسين أوضاعهم المعيشية، وتوظيفهم.
- عقْد جلسات تفاوضية بين الحكومة المركزية، وبين حكومة إقليم صوماليلاند، وحسْم الشكل الذي قد تكون عليه العلاقة بينهما.
- عقْد جلسات صلح بين القبائل والعشائر الصومالية المختلفة؛ لإذابة الخلافات التي ظهرت بينهم، عقب الحرب الأهلية.